

# المحاسبون



الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد:  
مهنة المحاسبة تنتعش  
مع النمو ولا تموت مع الكساد

## الهيئة تدشن قاعدة بيانات لخريجي الجامعات للعمل في مكاتب المحاسبة

لجنة سلوك وأداب المهنة تؤكد  
ضرورة معادلة الشهادات  
من وزارة التعليم العالي

تعيين أمين عام الهيئة نائباً  
لرئيس إحدى لجان الاتحاد  
الدولي للمحاسبين



## معايير المحاسبة: الاستعداد للمستقبل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،  
يمثل تنامي استخدام معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة  
الدولي من أهم السمات التي ميزت مسيرة مهنة المحاسبة والمراجعة خلال السنوات  
الماضية على المستوى العالمي. إذ قام عدد كبير من الدول يزيد عن ١٢٠ دولة بتطبيق  
تلك المعايير أو توفيق معاييرها الوطنية مع تلك المعايير. والمتابع للشأن المهني في عدد من  
الدول الاقتصادية الفاعلة يلاحظ قيام تلك الدول بوضع أو الإعلان عن نيتها وضع خطة  
طريق للتوافق مع المعايير الدولية. كما يلاحظ أن مقررات مجموعة العشرين، والمملكة  
أحد أعضائها، أكدت على أهمية التوجه نحو مجموعة واحدة من المعايير العالمية. ونحن  
في المملكة العربية السعودية وإن كنا قد بادرنّا في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) بموجب قرار  
مجلس إدارة الهيئة بضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في حالة عدم وجود معيار  
أو رأي مهني صادر عن الهيئة، إلا أننا نحتاج في هذه المرحلة إلى وضع خطة أو سياسة  
واضحة للعلاقة مع المعايير الدولية على غرار ما هو معمول به في الدول الفاعلة اقتصادياً  
ومهنياً. وهذا ما دفع الهيئة إلى تشكيل لجنة توجيهية على مستوى عالٍ منبثقة عن مجلس  
إدارة الهيئة لدراسة توجهات المرحلة القادمة فيما يتعلق بالعلاقة مع المعايير الدولية.  
ويأتي هذا التوجه في ظل رغبة الهيئة الاستعداد للمتغيرات الدولية الحالية والمستقبلية  
المتعلقة بصناعة معايير المحاسبة وتأثيراتها المحتملة على المهنة في المملكة، وبما يمكن  
المهنة في المملكة من المحافظة على ريادتها. والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته.

**د. أحمد بن عبدالله المغامس**

المشرف العام / أمين عام الهيئة

# المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة  
السعودية للمحاسبين القانونيين  
شوال ١٤٣١هـ - سبتمبر ٢٠١٠م

مجلس الإدارة  
رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين  
معالي وزير التجارة والصناعة  
**الأستاذ عبداللّٰه بن أحمد زينل علي رضا**

## أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي  
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة  
الأستاذ حسان بن فضل عقيل  
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال  
الدكتور وليد بن محمد الشباني  
الأستاذ عدنان بن عبداللّٰه النعيم  
الأستاذ بكر بن عبداللّٰه أبو الخير  
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان  
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم  
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري  
الأستاذ محمد بن صالح العبيلان  
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

## المشرف العام

**د. أحمد بن عبداللّٰه المغامس**  
أمين عام الهيئة

## رئيس التحرير

**د. يحيى بن علي الجبر**  
نائب أمين عام الهيئة

## مستشار التحرير

**عبد المجيد بن عبد الرحمن الفايز**

## مدير التحرير

**عبداللّٰه بن عبد العزيز الراجح**

## توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب. ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E- mail: socpa@socpa.org.sa

## الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

٤	أخبار
١٠	لقاء
١٦	دراسة
٢٢	أخبار دولية
٢٨	مواقع
٤٢	أرقام
٤٦	استراحة
٤٨	الأخيرة

\* المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة  
\* ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية

الناشر



ص.ب 26450 - الرياض 11486  
هاتف: 4197333 فاكس: 4192640  
www.rawnaa.com

المدير التنفيذي  
سعد بن محمد القرني

رؤيتنا:

أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي..

رسالتنا:

نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة التحرير المركزي

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 324 فاكس: 01-4192624  
edit@rawnaa.com

إدارة الشؤون الفنية

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 323 فاكس: 01-4192624  
art@rawnaa.com

إدارة تطوير الأعمال

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 307 فاكس: 01-4608897  
bsd@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 246 فاكس: 01-4197696  
adv@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 244  
فاكس مجاني: 8001242277  
pro@rawnaa.com

إحدى شركات

دار  
اليوم  
للإعلام

المدير العام لدار اليوم للإعلام  
صالح بن علي الحميدان

الطباعة:

اليوم  
للطباعة



العدد ٦٥ شوال ١٤٢١ هـ - سبتمبر ٢٠١٠ م



4 تعيين أمين عام الهيئة نائباً لرئيس إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين

أصدر مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قراره بتعيين أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس نائباً لرئيس لجنة تطوير الجهات المهنية PAODC وهي إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين.



10 مهنة المحاسبة تنتعش مع النمو ولا تموت مع الكساد

نلتقي في هذا العدد الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود والذي سبق له عضوية مجلس إدارة الهيئة ورئاسة عدد من اللجان في عدد من الدورات وأسهم إسهاماً فاعلاً في جهودها بالنهوض بالمهنة بالمملكة.



28 المحاسبة القضائية (Forensic Accounting)

ينظر كثير من الأشخاص للمحاسبة القضائية (Forensic Accounting) على أساس ارتباطها بالتحريات في عمليات الغش. ومما لا شك فيه أن عمليات الغش أصبحت على مدى السنين تمثل الهم الأكبر للعديد من الدوائر. غير أن نطاق عمل المحاسبة القضائية قد توسع كثيراً وسوف يستمر في هذا التوسع.



32 الكونجرس الأمريكي يجيز مسودة قانون الإصلاح المالي

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٠١٠/٧/١٢ على مسودة قانون الإصلاح المالي التي سوف تصبح قانوناً سارياً بعد توقيع الرئيس الأمريكي.



## الهيئة تعقد جمعيتها العمومية السنوية

عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين جمعيتها العمومية السنوية مساء يوم السبت ١٨/٩/١٤٢١هـ الموافق ٢٨/٨/٢٠١٠م في مقر الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. وقد تم خلال هذا الاجتماع إقرار القوائم المالية للهيئة عن العام المالي ٢٠٠٩، وإقرار تقرير مجلس إدارة الهيئة عن نشاط الهيئة عن العام المالي ٢٠٠٩م، وتعيين مراجع حسابات الهيئة وتحديد مكافآته للعام المالي القادم ٢٠١١م.

## لجنة سلوك وآداب المهنة بالهيئة تؤكد ضرورة معادلة الشهادات من وزارة التعليم العالي

الخامسة المنعقد بتاريخ ١٤/٧/١٤٢١هـ الموافق ٢٦/٦/٢٠١٠م المتضمن التعميم على أعضاء الهيئة للتأكيد على ضرورة تزويد الهيئة بما يثبت معادلة المؤهلات العلمية من لجنة معادلة الشهادات الجامعية بوزارة التعليم العالي، والطلب من لجنة مراقبة جودة الأداء المهني متابعة المحاسبين القانونيين الذين يستخدمون تلك الألقاب دون وجه حق.

الملكى وزير الداخلية رقم م/٧/٦١/٥/٦٦٢٧ م ش وتاريخ ٣/٣/١٤٢٩هـ المتضمن التعميم على الوزارات والقطاع الخاص بعدم اعتماد الشهادات العلمية التي يقدمها منسوبوها دون ابتعاث أو الاستفادة من الألقاب ما لم تكن الجامعة معترفا بها من قبل وزارة التعليم العالي. هذا وقد صدر عن اللجنة قرارها رقم ١/٢/٤ في اجتماعها الثالث للدورة

ناقشت لجنة سلوك وآداب المهنة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قيام بعض المحاسبين القانونيين باستخدام القاب علمية مثل لقب (دكتور) دون تقديمهم ما يفيد بأن تلك الشهادات التي تخولهم استخدام ذلك اللقب قد تمت معادلتها من قبل لجنة معادلة الشهادات الجامعية بوزارة التعليم العالي. واطلعت اللجنة على برقية صاحب السمو

## تعيين أمين عام الهيئة نائباً لرئيس إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين



أصدر مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قراره بتعيين أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس نائباً لرئيس لجنة تطوير الجهات المهنية PAODC وهي إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين. ويأتي اختيار الأمين العام لهذا الموقع تقديرًا من الاتحاد الدولي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولأمينها العام ويعكس المستوى الجيد الذي وصلت له المهنة في المملكة العربية السعودية. يذكر أن الاتحاد الدولي للمحاسبين سبق وأن اختار الهيئة من ضمن ست عشرة هيئة مهنية في العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

# الهيئة تدشن قاعدة بيانات لخريجي الجامعات لراغبي العمل في مكاتب المحاسبة

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتيسير السبل للكوادر السعودية المتخصصة للعمل في مكاتب المحاسبة والمراجعة، دشنت الهيئة قاعدة بيانات على موقع الهيئة [www.socpa.org.sa](http://www.socpa.org.sa) لتمكين الشباب السعودي من خريجي الجامعات في تخصص المحاسبة من خلالها تسجيل بياناتهم لتكون متاحة لمكاتب المحاسبة والمراجعة الراغبة في التوظيف.



## رئيس المعهد الماليزي للمحاسبين يزور الهيئة



قام رئيس المعهد الماليزي للمحاسبين (MIA) السيد عبدالرحيم بن عبدالحميد بزيارة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وكان في استقباله أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس ونائب الأمين العام الدكتور يحيى بن علي الجبر. وتم في خلال هذه الزيارة اطلاع الزائر على تجربة المملكة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وبحث سبل التعاون الممكنة بين الهيئة والمعهد الماليزي في المجالات المهنية. وقد رتبت الهيئة للضيف خلال الزيارة التي دامت ليومين لقاءات مع بعض المسؤولين في القطاعين العام والخاص من ذوي الاختصاص والاهتمام.

يذكر أن المعهد الماليزي للمحاسبين هي الجهة التي وقع عليها اختيار الاتحاد الدولي للمحاسبين لتنظيم المؤتمر العالمي للمحاسبين الثامن عشر المقرر عقده في شهر نوفمبر القادم في ماليزيا.

# الهيئة ترعى الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة بالمملكة



وتبني تلك المعايير بعد إقرارها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال تلك المنهجية.

٢- التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي للعمل المشترك من أجل توحيد معايير التقرير المحاسبي وإلزام الشركات والمؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية بالمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٤- التنسيق بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهيئة السوق المالية لتنظيم عملية مراقبة الالتزام بالمعايير المحاسبية ومراقبة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لتحقيق

١- تعزيز موارد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال التنسيق مع هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي لتوفير الموارد المالية الكافية والدائمة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة حيث إن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هيئة الجهة الفنية القادرة على صناعة المعايير ومراقبة تطبيقها.

٢- تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتكثيف الجهود لإكمال منظومة المعايير السعودية وتبني منهجية محددة وواضحة لتوفيق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية مع التأكيد على مشاركة الهيئة في عملية إعداد المعايير الدولية

في إطار دعم الجهود التي تسهم في دفع عجلة البحث العالمي المحاسبي، قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين برعاية الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة بالمملكة المنعقدة خلال الفترة ٤-٥/٦/١٤٣١هـ الموافق ١٨-١٩/٥/٢٠١٠م التي نظمتها كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود. وقد رأس أمين عام الهيئة الدكتور أحمد عبدالله المغامس إحدى جلسات الندوة وهي الجلسة المعنونة بـ «أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.. إطار مقترح». وقد خرجت الندوة بجملة من التوصيات المهمة وذلك كما يلي:-

## الهيئة تنفذ الدورة التدريبية للإعداد لاختبار الزمالة في عدد من المدن

زمالة الهيئة والذي تعقدته الهيئة بواقع مرتين في السنة. حيث تعقد الهيئة هذه الدورات في كل من مدن الرياض و جدة والدمام وكذلك لأول مرة في مدينة أبها. كما تعقد الهيئة دورة تدريبية خاصة للسيدات للإعداد لاختبار زمالة الهيئة في مادة المحاسبة وذلك في مدينة الرياض ابتداءً من الفترة ٢٢/١٠/١٤٣١هـ الموافق ٢/١٠/٢٠١٠م.

تعقد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إطار جهودها لإسهام في تطوير الكفاءات المدربة والمؤهلة تأهيلاً مهنيًا وعلميًا في مجال المحاسبة والمراجعة، الدورات التدريبية لبرنامج زمالة الهيئة لمادة المحاسبة ابتداءً من تاريخ ٩/١٠/١٤٣١هـ الموافق ٩/١٠/٢٠١٠م. ويأتي عقد هذه الدورات امتداداً لبرنامج الدورات التدريبية لبرنامج



درجة عالية من الإفصاح والشفافية والقابلية للمقارنة بين الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية.

٥- اشترك أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية والجمعية السعودية للمحاسبة مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للعمل في رفع جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات عن طريق تطوير أليات دعم الاستقلال وبرامج قياس ومراقبة جودة الأداء وكذلك رفع كفاءة المراجعين عن طريق النهوض ببرنامج التدريب والتعليم المستمر.

٦- تقوم هيئة السوق المالية بإلزام الشركات باستكمال لوائحها ونظمها للحوكمة في الشركات السعودية المساهمة والتحقق من فاعلية هذه اللوائح لضمان توفير الشفافية واستقلالية مجالس الإدارات ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية.

٧- تتولى هيئة السوق المالية تنظيم هيكله الكيانات القانونية لصناديق الاستثمار لزيادة دورها في جلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يمكنها من القيام بدور صانع السوق.

٨- تتولى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وديوان المراقبة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية لوضع وتطبيق معايير المحاسبة للوحدات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩- تعمل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتنسيق مع الجامعات والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالملكة في تطوير المعايير المحاسبية للمعاملات الإسلامية والزكاة بما يحقق حاجات

١٢- بجانب برنامج شهادة الزمالة

التي تقدمها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يتعين التوسع في برامج منح الشهادات المهنية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والمحاسبة الإدارية والتحليل والمشورة المالية وغيرها مما له صلة بالمحاسبة والمراجعة وأنشطة السوق المالية.

١٤- التأكيد على ربط مهنة المحاسبة والمراجعة بمبادئ ديننا الحنيف وأخلاقيات المسلم المستمدة من القرآن والسنة لدى ممارسي المهنة من خلال البرامج الجامعية العلمية لأقسام المحاسبة في الجامعات والتدريب والتعليم المستمر والندوات واللقاءات.

١٥- إلزام شركات المراجعة الخارجية والمؤسسات العاملة في مجال الاستثمار والتأمين والوساطة بتوظيف وتدريب الكوادر الوطنية المتخصصة بما يتفق مع التوجيهات السامية المتعلقة بهذا الأمر.

مستخدمي التقارير المالية.

١٠- يتعين على وزارة التجارة والصناعة تنظيم عملية تقييم الأصول والعقارات في المملكة لما في ذلك من دور بالغ الأهمية في تحديد القيمة العادلة للشركات الساعية إلى الطرح العام في السوق المالية.

١١- تنظيم مزاوله تقديم الاستشارات والقضاء على الممارسات العشوائية لما لهذه الممارسات من تأثير كبير على قرارات الإقراض من جانب البنوك وعلى قرارات المستثمرين.

١٢- تطوير البرامج العلمية لأقسام المحاسبة بالمؤسسات الأكاديمية السعودية وذلك بإعادة النظر في نوعية البرامج والمقررات العلمية والتوسع في برامج الدراسات العليا على مستوى الدبلومات المهنية لتوفير كفاءات متخصصة في المحاسبة في المصارف الإسلامية ومحاسبة التامين والأدوات المالية والمحاسبة في المنظمات غير الهادفة للربح.

## مجلة البحوث المحاسبية تدعو المختصين لتقديم أبحاثهم

إعداد ونشر البحوث والدراسات المحاسبية الجادة وإثراء المكتبة المحاسبية العربية، وبما يحقق الرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة نظرياً وعملياً من خلال تشجيع ونشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال.

يتضمن المجلد الأول منها (٤) أعداد، بينما يتضمن كل مجلد من المجلدات التالية عدد من الأبحاث ذات الصلة بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال، متضمنة البحوث والدراسات الميدانية والتطبيقية المحكمة علمياً وفقاً لضوابط وشروط محددة، رائدها الارتقاء بالفكر المحاسبي، وهدفها

دعت مجلة البحوث المحاسبية ذوي الاهتمام والاختصاص بتقديم أبحاثهم للتحكيم والنشر بالمجلة. وتقوم الجمعية السعودية للمحاسبة بإصدار مجلة «البحوث المحاسبية» منذ عام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، وهي مجلة علمية نصف سنوية محكمة ومعتمدة من المجلس العلمي بجامعة الملك سعود، صدر منها حتى الآن (٩) تسعة مجلدات،

## عدد من المحاسبين يحصلون على زمالة الهيئة

محمود فضل علي مثنى، ياسر زومان سعد الزومان، يوسف محمد عبدالله المبارك. ويسر مجلة «المحاسبون» أن تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الإنجاز وتتمنى لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

حمد الصقيه، خالد علي عبدالله القرني، خالد محمد إبراهيم العضيبي، راشد عبدالكريم محمد الغامدي، سحر محمد جميل هاشم، عبدالعزيز عبدالرحمن مهنا المهنا، عبدالمهدي أبو النور سيف علي، عزام عمر عبدالرحمن المفدي،

اعتمد مجلس إدارة الهيئة نتائج الدورة الأولى لعام ٢٠١٠م لاختبار زمالة الهيئة وأوصى بمنح شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار وهم: أحمد حيدر كامل النجار، أيمن فؤاد سراج الدين، حمد يحيى



خالد القرني



حمد الصقيه



أيمن فؤاد



أحمد النجار



عبدالعزیز المهنا



سحر هاشم



راشد الغامدي



خالد العضيبي



محمود مثنى



عزام المفدي



عبدالمهدي أبو النور



يوسف المبارك



ياسر الزومان

# هيئة الخليج تعقد الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دبي



تعقد هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة ٢٦-٢٧ ذو القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ٣-٤ نوفمبر ٢٠٠٩م بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان «مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون: تقييم التجارب». وقد دعت الهيئة ذوي الاهتمام بحضور هذا الملتقى.

## جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية تدعو لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة مؤخرًا

بياناتها المالية ووضع مواصفاتها من حيث مجموع موجوداتها ومجموع إيراداتها ومجموع عدد موظفيها تمهيداً لتطبيق المعايير الجديدة». وقال خوري «إن هذه المنشآت (أي الصغيرة والمتوسطة الحجم) هي التي لا تخضع للمحاسبة العامة ولا تصدر بيانات مالية للأغراض العامة، وإن اتباع المعايير الجديدة سوف يوفر من كلفة الاحتفاظ بحسابات منظمة لهذه المنشآت ويعزز الثقة في بياناتها المالية». ودعت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لأن هذه المنشآت تشكل الآلة لتحريك النمو الاقتصادي ولخلق فرص عمل، وهي نواة لمشاريع رائدة، ومنشآت صاعدة تعتمد على الإبداع والأفكار الخلاقة. ومن المنتظر أن تبحث الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية هذا الموضوع في اجتماعاتها القادمة.



دعت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الحكومة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة مؤخرًا اعتباراً من بداية عام ٢٠١١، وقد رفعت الجمعية طلباً بهذا الشأن إلى الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية التي يرأسها وزير الصناعة والتجارة توصي الهيئة بتبني هذه المعايير الجديدة، وتشكيل لجنة لهذه الغاية من أجل تقديم مقترحات تكون أساساً لاتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لاتباع هذه المعايير. وقال الأستاذ نعيم خوري رئيس الجمعية «إن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة قد يصل إلى أكثر من ٩٥٪ من مجموع عدد المنشآت فيها». وأضاف «أن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم متروك لكل دولة، وهي التي تقوم بتحديد صفاتها وطبيعتها مستخدمين

## ٣٠٪ زيادة في عدد أعضاء معهد المحاسبين الإداريين IMA في المنطقة العربية

يذكر أن المعهد يصدر شهادة المحاسب الإداري المعتمد CMA ويركز الاختبار المطلوب للحصول على تلك الشهادة والذي تم دمجها في نوفمبر الماضي ليصبح مؤلفاً من جزأين بدلاً من أربعة، على قضايا مرتبطة بمجال عمل المحاسبين الإداريين بما فيها التخطيط المالي والتحليل والسيطرة ودعم القرارات.

الأعضاء الجدد انضموا إلى عضوية المعهد خلال العام الماضي، حيث نمت قاعدة الأعضاء في مصر بنسبة ٩٠٪ ليصل عدد الأعضاء هناك إلى ٢٦٠٠ عضو، بينما ارتفع عدد الأعضاء في السعودية إلى ١٥٠٠ عضواً بنسبة ارتفاع ٤٢٪، فيما جاءت نسبة نمو الأعضاء في الإمارات ٢٢٪ بعد أن بلغ عدد الأعضاء في الإمارات نحو ٢٠٠٠ عضو. وهذا يرفع عدد الأعضاء الكلي في المنطقة إلى ١٠٧٠٠ عضو.

أعلن معهد المحاسبين الإداريين IMA ومقره الولايات المتحدة الأمريكية عن زيادة في عدد أعضائه في المنطقة العربية بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام السابق. جاء هذا الإعلان في مدينة دبي عقب جولة إقليمية واسعة قام بها مسؤولون في المعهد شملت كلا من الأردن ولبنان والإمارات. وقال جيم غوروكا، مدير تطوير الأعمال الدولية في معهد المحاسبين الإداريين، إن أعداداً كبيرة من



الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد:

## مهنة المحاسبة تنتعش مع النمو ولا تموت مع الكساد

التقي في هذا العدد الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود والذي سبق له عضوية مجلس إدارة الهيئة ورئاسة عدد من اللجان في عدد من الدورات وأسهم إسهاماً فاعلاً في جهود النهوض بالمهنة بالمملكة.

تطوير السلعة وهذا موجود في كل أنحاء العالم. والمهنة في المملكة كانت تتطور تطوراً طبيعياً، فبعد فترة الطفرة التي مرت بالمملكة في السبعينيات الميلادية نتج عنها حراك اقتصادي ضخم وتكون كيانات اقتصادية ضخمة، هذه الكيانات الاقتصادية الضخمة وراءها مستفيدون

هناك ارتباط كبير بين النمو والحراك الاقتصادي وبين تطور المهنة في العالم. فتطور الحراك يطور حاجة المستفيدين من الخدمات المالية فهي الأساس في تطوير أي مهنة. وتطور المهنة بذاتها ينبع من تطور خدماتها فالمهنة بحد ذاتها منتجاتها سلعة، كلما كان الطلب عليها قوياً أدى إلى

❖ يعد سعادتك من الذين أسهموا إسهاماً مقدراً في جهود النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. هذه الجهود التي تمخض عنها تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، كيف ينظر سعادتك إلى مسيرة المهنة والهيئة؟

من جميع القطاعات ولذلك زادت الحاجة إلى الخدمة وعند زيادة الحاجة للخدمة أصبح هناك حراك لتطوير تلك المهنة. واللافت للنظر في المملكة وهذا يجب أن يكون درساً للتاريخ أن الابتعاث في السبعينيات الميلادية للدراسة أنتج جيلاً جديداً حرص هذا الجيل على تطوير المهن ونقلوا لنا فكراً جديداً كان هذا الفكر هو آخر ما وصل إليه التطور المهني في العالم. وفي ذلك الحين لم يكن لمهنة المحاسبة أي مقوم من مقومات النجاح. فقدم المشروع الكبير لتطوير المهنة في ذلك الوقت وبذل عليه جهد كبير جداً من مختلف الأطراف هذا الجهد أنتج للدولة مشروع تطوير مهنة المحاسبة.

المجتمع في ذلك الوقت لم يستوعب ذلك المشروع وكان من المتوقع ألا يستوعبه لكبر الفجوة بين المجتمع والمهنة والسبب الرئيس أن المجتمع لم يشارك في الحراك الاقتصادي، والمشاركون في الحراك الاقتصادي مجموعات قليلة من المجتمع وربما كانوا لا يعلمون بأهمية ذلك المهنة.

ولذا كانت وزارة التجارة ممثلة بقيادة الدكتور سليمان السليم وأيضاً المهنة بقيادة الأستاذ عبدالعزيز الراشد والزلاء الأكاديميين هم من اقتنع بالمنتجات وليس المجتمع ، ودفعوا أجهزة الدولة إلى إخراجها بعكس المجتمع وخاصة بعض المهنيين الذين كانوا ضدها ولأن معظم المهنيين كانوا من خارج المملكة ولا يريدون معايير تحكمهم فقد كان تطوير المهنة في المملكة استرشادياً حتى أنشئت الهيئة في عام ١٤١٢ هـ كجهاز من الدولة قانوني وانطلقت المسيرة في ذلك.

ومن الملاحظ الآن أن المجتمع يطالب الدولة بوجودها وهذا بعد دخول كافة أطراف المجتمع كمالك في الشركات المساهمة وأصبح المجتمع يشاهد القوائم المالية والمنتجات الخاصة بها. وأصبحت العين على المهنة ومنتجاتها وهذا أدى إلى معرفة الناس بمعايير المحاسبة وأهميتها وخصوصاً بعد الازمة المالية وأصبح هناك وعي من قبل المحاسبين القانونيين ومن قبل الدارسين للمحاسبة وأهميتها في المجتمع. وأصبح هناك مهنة نعتز بها وهي تعتبر من أقدم المهن المنظمة في الشرق الأوسط ولديها اعتراف في دول العالم. وقد تكون أهم نقطة جذرية كانت للهيئة هو اختبار الزمالة باللغة العربية فهو المنتج العربي الإسلامي بالمنطقة والمحترم حول العالم لأنه هو الامتحان الأول والأقوى بالمنطقة وهذا انعكس على تطوير برامج الجامعات السعودية.

❖ ما هي أبرز الفرص وأبرز التحديات التي تواجه الهيئة من وجهة نظركم؟

أبرز التحديات التي تواجه الهيئة في رأيي تكمن في إيمان ممتنيتها بها ودعمهم لها واستقلاليتها من أجهزة الدولة وإيمان ممتنيتها بأن هذه الهيئة هي هيئة تسعى بالدرجة الأولى لمصلحتهم وليست ذراعاً حكومياً للرقابة عليهم ومتى ما استقلت المهنة بشكل كبير من ناحية القرار أو المال، تغلبت على هذه التحديات التي تواجهها بشكل كبير، ويجب على الهيئة أن تستوعب جميع الطاقات الموجودة في المجتمع بغض النظر عن وجهة نظرها سواء كان مؤيداً أو رافضاً. وتستوعب كل من له علاقة بالمهنة سواء كان طالباً أو أكاديمياً لكي يكون أداة فعالة في نموها.

ومن التحديات التي تواجه الهيئة تطور ذاتها من جهازها الإداري والمالي والبحثي ويجب أن يكون في الهيئة جهاز بحثي متفرغ ويصرف عليه مبالغ كما يصرف في أي جهاز آخر، لأن الهيئة لن تقوم بجهود المتبرعين بل بجهود الجهاز البحثي القوي. وكما تمنيت أن يكون هناك كراسي بحثية للهيئة كما هناك كراسي للجامعة في هذه الحالة سيكون هناك بحث جدي وقوي بما ينفع المهنة.

وأما ما يخص الفرص فهي كبيرة جداً للمهنة وبالتالي تنعكس على الهيئة، من أبرز الفرص السانحة للهيئة أن يكون لها مقعد في مجلس المعايير الدولي لأنها من أقدم المهن الموجودة وهي خير من يمثل العالم العربي والإسلامي لتكون مؤثراً في إصدار المعايير. ومن الفرص أيضاً عملية التكامل مع معايير المحاسبة الدولية بمعنى أن تكون صانعة لتلك المعايير وليست مستوعبة لها. وعلى الهيئة عدم التوقع المحلي والانتشار بطريقة تضمن أن يكون لها صوت في المنطقة. وتكون صانعة لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية وليس منافسة لها لأنها هي الأولى في المنطقة. وأن تتلمس حاجات المستفيدين من القوائم المالية ولا تكون منعزلة عن القطاع المالي والصناعي في المملكة ويجب أن تكون ذراعاً مساعداً لهم وليست للمراقبة.

❖ يمثل التعليم الجامعي الأرضية التي تقوم عليها أي ممارسة مهنية. وكما يعلم سعادتكم بأن التعليم المحاسبي في الدول المتقدمة يتطور حالياً بشكل متسارع. إلى أي مدى وصلت جامعاتنا السعودية في مجال تطوير التعليم المحاسبي؟

الجامعة لا تقوم إلا بثلاثة جوانب رئيسية ومهمة وهي الأستاذ والطالب والبحث. ولعلي أبدأ الحديث في الجانب الأول كوني أستاذاً في الجامعة فني بداية رئاستي لقسم المحاسبة بالجامعة كان هدي في الرئيسي هو تغيير البرنامج كاملاً والذي

## اختبار زمالة الهيئة هو الامتحان الأول والأقوى بالمنطقة وانعكس على تطوير برامج الجامعات

## من الفرص السانحة للهيئة أن يكون لها مقعد في مجلس المعايير الدولي

## اختبار زمالة الهيئة ساعد بشكل واضح على ترسيخ مفردات المحاسبة باللغة العربية



كان له عدة سنوات ولم يتغير حيث إنني تخرجت في الجامعة وذهبت للدراسة خارج البلاد وعدت بعد سبع سنوات وفوجئت أن ما درسته مازال يدرس. وبمساعدة الزملاء في ذلك الوقت قلبت المناهج وتغيرت تمامًا عما كان يدرس في السابق ولم يكن الأمر سهلاً. فقد كان هناك مواجهة ومعارضة من الموجودين لكن قوة الدفع مني ومن الزملاء في ذلك الوقت لعملية التطوير أدت إلى تغيير وتطوير المناهج الجامعية. وما أدى إلى انكسار من جانب التعليم هو الفجوة التي كانت بين سنوات المبتعثين التي تقارب العشرين عاماً ونحمد الله الآن أصبح هناك ابتعاث بشكل كبير جداً وهذا الفجوة ستسد مستقبلاً وهذا جانب أساسي في العملية التعليمية ويعتبر الأول.

أما الجانب الثاني المهم في العملية التعليمية فهو الطالب فهناك نمو وتطور في المهارات لدى الطلاب ولكن يلازمها عدم اهتمام من الجموع كما أن الطالب ليس لديه تعليم عام قوي وغير مهيب للدراسة في الجامعة وسبب ذلك انكسار من جانب الطالب، الجانب الثالث ونتيجة لعدم توفر الموارد أصبح البحث العملي اجتهاداً وهو عامل مهم أساسي.

❖ الحديث عن تطوير التعليم المحاسبي ينقلنا إلى الحديث عن أهمية هذا التطوير لتهيئة طلابنا للاستعداد للتطورات التي تشهدها المهنة عالمياً مثل التغيير في الدور المنشود من المحاسبين بحيث يقومون بالمشاركة في جوانب التحليل والإسهام في صناعة القرارات الاستراتيجية داخل المنشأة بدلاً من التركيز على وظائف تسجيل الحسابات.

هل من كلمة لسعادتك في هذا المجال؟

من أهم المهن ليس بالمملكة بل في كل دول العالم هي المهن المالية فهي تأكل وتؤكل في وقت الأزمات وفي وقت النمو. وفي وقت الأزمات يحتاجها المجتمع لأجل حل المشكلات وفي وقت النمو يحتاجها المجتمع لأجل استثمار الأموال بالصورة الصحيحة. ومهنة المحاسبة تتعش مع النمو الاقتصادي ولكن لا تموت مع الكساد. وفي ظل الأزمة المالية تجد أن أكثر المهن المطلوبة هي مهنة المحاسبة والتخصصات المالية فالمهنة مرتبطة بالمال.

ويمكن القول إن المملكة في المجالات المالية لم تكن مهتمة بمهنة المحاسبة بل معتمدة على وجود كاتب الحسابات في ذلك الوقت. ولكن في وقتنا الحاضر تغيرت الفكرة ووجدوا أن المحاسبين لا بد أن يكونوا من متخذي القرار والشيء الذي أريد

كما أن الشركات العملاقة في الوطن العربي لا تدعم البحث العلمي ولا تشارك في الصرف عليه، لأنها تعتقد أن القائمين على البحث العلمي غير مؤهلين فتجدهم يأتون بباحثين من الغرب. لذا يجب أن يكون البحث العلمي أكثر جدية وأن يعمل له مركز قائم نفتخر به في كل ما كان ويجب على الشركات أن تدعمه وتشارك في الصرف عليه.

❖ تعد زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من الشهادات المهنية التي حققت سمعة طيبة ولله الحمد. وحيث إنكم قد ترأستم لجنة الاختبارات بالهيئة لعدد من الدورات، كيف تنظرون إلى ما تم تحقيقه في مجال زمالة الهيئة؟

أهم ما عملته زمالة الهيئة هو غرس المهنة في المتقدمين وتسهيل الطريق للحاصلين عليها وفتح باب الدخول لهم لقيادة الوظائف المحاسبية والمالية. والدليل على ذلك أن هناك من هم خارج نطاق الوطن يطالبون بعقد اختبار زمالة الهيئة لديهم. فاختبار الزمالة محترم في أغلب الأماكن، ولم يحترم إلا لسبب واحد وهي مهنة القائمين عليه وعدم خضوعه لأي ضغط خارجي. كما أن الامتحان ساعد بشكل واضح على ترسيخ مفردات المحاسبة باللغة العربية. فالمفردة باللغة العربية أصبحت تعني شيئاً واحداً.

❖ تسعى الهيئة إلى تحويل اختبار الزمالة من ورقي إلى إلكتروني بداية من العام القادم بإذن الله ليتواكب مع ما هو معمول به من قبل الشهادات الدولية المرموقة، ومن أجل المحافظة على الريادة التي حققتها الزمالة على مستوى المنطقة، كيف ينظر سعادتك

أن أؤكد أنه الشاب السعودي الذي لديه القدرة على التحليل واللغة في نظر كثير من الناس لا يعادله إلا الذي يأتي من الدول المتقدمة في الغرب وهذه هي الحقيقة.

❖ أصدر سعادتك مؤخراً كتاب «نظرية المحاسبة» الذي لقي ترحيباً من ذوي الاهتمام. كيف ترى مستوى البحث العملي المحاسبي بشكل عام في الوطن العربي؟

البحث العلمي بالدرجة الأولى يحتاج إلى باحث متفرغ ومتمرس ومؤمن به. ويجب أن يوفر له الحياة الكريمة وهذا في كل المجالات ليس في مجال المحاسبة فقط. فلا بد من توفير سبل الحياة لهم لكي لا ينشغلوا في غيرها، ونجد أن هذا الشرط رئيس وركيز لإنتاج البحث العلمي في الغرب، والتجربة في ذلك كانت لدي في تأليف كتاب «نظرية المحاسبة». فقد قضيت أكثر من ١٥ سنة وأنا أحاول أكتب نظرية المحاسبة وجاءتني ضغوط من عدة جهات لإصدار الكتاب. فما كان لدي إلا أن أتكفل بنفسني لأتفرغ له مما دعاني لتفريغ نفسي ستة أشهر لإنهاء الكتاب.

والأبحاث العلمية في العالم العربي بشكل عام أكثرها تبرعية وللأسف هناك أبحاث كثيرة تستعجل النتائج. ولا نلوم الباحث في ذلك بل نلوم المعلومات التي يقال عن بعضها سرية ويصعب الوصول لها.

فالباحث العلمي في الغرب أمضى مئات السنوات ليصل إلى ما وصل إليه فالعلم تراكمي. لذا يجب على متخذي القرار في العالم العربي وبالذات في وطننا ألا يعتقدوا أن ما يصرفونه في البحث العلمي مصروفات بل هو رأس مال وثروة.

إلى هذا الإجراء؟

الإجراء رائع وجيد وهذا ما طالبت به في أعوام سابقة فالاختبار الإلكتروني يساعد على توفير المصروفات على الهيئة وزيادة دخول المتقدمين إلى الاختبار فهو إجراء جداً رائع والمهم جداً ألا نقدم على خطوة في هذا الإجراء إلا إذا ضبطنا الأمر ضبطاً تاماً لأن أي خلل في الإجراء سيؤدي إلى خلل في السمعة.

قال CPA الأمريكية تعرضت في سنة من السنوات إلى خلل في السمعة نتيجة تغيير الإجراء في تاريخها وكان ذلك في بداية تحويل الاختبار إلى الإلكتروني لذا يجب أن نستمد من أخطاء الآخرين.

❖ صناعة معايير المحاسبة والمراجعة شهدت تحولات كبيرة في العقد الماضي ومنها توجه عدد كبير من الدول إلى تطبيق معايير المحاسبة أو المراجعة الدولية. كيف تنظرون إلى هذه التحولات وتأثيراتها المحتملة على المهنة في المملكة من وجهة نظركم؟

المملكة العربية السعودية أصبحت الآن عضواً في مجموعة العشرين وعضويتها في مجموعة العشرين تقتضي أن تكون التقارير المالية الصادرة عنها منسجمة مع المعايير الدولية. وهذا ليس توجهاً وحيداً بل توجه أميركا. فأمريكا الآن لديها ورشة عمل ضخمة جداً تجري لعملية توحيد معاييرها مع المعايير الدولية، والحقيقة كنت ضد المعايير الدولية في العقد الماضي لأنها كانت تصنع لأغراض سياسية فصانعو المعايير في ذلك الوقت لا ينظرون إلى دول العالم الأخرى إنما ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي فقط وهو المسيطر. الآن تغيرت الصورة فقد دخل عليهم لاعب جديد وهو أميركا ومعاييرها. فأمريكا هي عماد الأعمال المالية في العالم فإذا تبنت المعايير الدولية سيصبح لها ثقل كبير جداً. في الثمانينيات والتسعينيات كانت المعايير الدولية في ذلك الوقت مطاطة والآن أصبحت أكثر قوة وموضوعية. ومادام هناك معايير تحكم الدول فلا يمنع ذلك أن يكون لدينا معايير محلية. نحن نحتاج للمعايير المحلية كثيراً لأن لدينا خصوصيتنا في الزكاة والقروض وفي مجالات كثيرة نحتاج للخصوصية. لكن يجب أن نوجه طاقاتنا إلى أن نكون صانعين لتلك المعايير ومؤثرين لها. ومؤثرين في المعايير الدولية.

❖ كيف تنظرون إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على مهنة المحاسبة والمراجعة؟

ننظر لها من شقين شق إيجابي وشق سلبي. فالشق الإيجابي الأساسي بأنها بدأت توجه نظر

رجال الأعمال إلى مهنة المحاسبة كأساس رئيس لإنتقاذهم على مستوى العالم وإعطائهم التقارير الصحيحة ولكن السياسيين لا يسمحون لها. وقامت أيضاً الأزمة المالية بإعادة صياغة وصناعة معايير المحاسبة حول العالم لكي تعكس العدالة، ففي مرات عديدة تختبر المعايير المحاسبية في ظل الأزمات المالية وتفشل والفشل ليس بالمعيار بل في التطبيق وفي قصور المعيار. وصناعة المعايير الآن تأخذ الأزمات المالية في الاعتبار وأصبحت الآن أكثر حذراً في إصدار المعايير التي تعكس عدالة القوائم المالية أكثر مما هي تلمع لتلك القوائم. أما الشق السلبي على المهنة فهو أن كثيراً من السياسيين في العالم يلغون دائماً اللوم على الحلقة الأضعف والمهنيين دوماً في جميع أنحاء العالم هم الحلقة الأضعف. ففي وقت الحكومة الأمريكية السابقة ومع الأزمة المالية العالمية كان المحافظون لا يرغبون للمهنة أن تستقل وكانت فرصتهم في السيطرة على المهنة لولا دفاع المهن في العالم عن نفسها.

❖ كونكم أحد الكُتاب في الشأن الاقتصادي. ما هو في رأيكم دور الإعلام في نشر الوعي المحاسبي في المجتمع؟

للإعلام تأثير كبير جداً في أي بلد في العالم ولكن في المملكة له تأثير أكبر والسبب أن الناس في المملكة يتلقون بسرعة، وهذا ما حصل لدينا في الإعلام. ففي الأزمة التي حصلت في سوق المال السعودي فقد الإعلام الاقتصادي مصداقيته أمام المتلقي والسبب واضح وذلك بسبب من دخل في الإعلام الاقتصادي ممن ليس لديهم علم ودراية في المجال الاقتصادي. فلا بد من تاهيل قدرات القائمين على الإعلام الاقتصادي وضبطه ضبطاً قوياً.

❖ هل من كلمة أخيرة تودون سعادتكم توجيهها في نهاية هذا اللقاء؟

في الختام أشكركم على هذا اللقاء وإتاحة الفرصة لي ولعلي أجدها فرصة لإيصال رسالتي التي أتمنى أن تصل بعمق وهي لشباب هذا الوطن ونصحهم بعدم الشكوى والإيلوموا الناس والآخرين. لا شك أن هناك معوقات أمامهم لكن لا بد أن ينظروا بتفاعل وأن يتسلحوا بالعلم وأنصحهم بشكل أساسي إن كانوا يريدون أن يعيشوا حياة سعيدة أن يعملوا بجد ويحرصوا على المهنة.

والمهنة والاقتصاد ولله الحمد بخير وتتوجه التوجه الصحيح على الرغم من الكثير من العقبات التي تقابلها، فلا نشاءم بسماعنا بعض الأمور السلبية فهي ضريبة التطور.



## البحث العلمي بالدرجة الأولى يحتاج إلى

باحث متفرغ ومتمرس

ومؤمن به



في ظل الأزمة المالية تجد أن أكثر المهن المطلوبة هي مهنة المحاسبة والتخصصات

المالية



الشباب السعودي الذي لديه القدرة على التحليل واللغة في نظر كثير من الناس لا يعادله إلا الذي يأتي من الدول المتقدمة



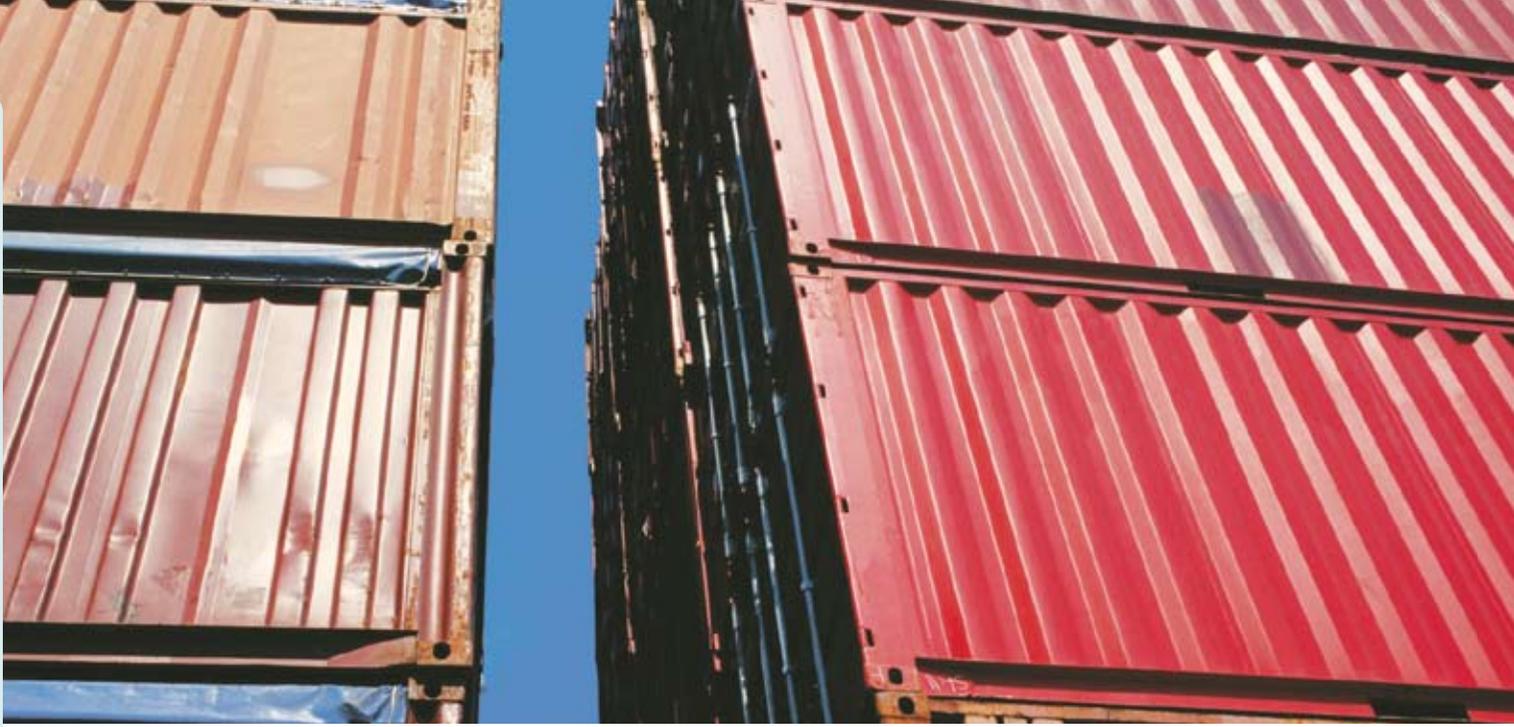
فقد الإعلام الاقتصادي مصداقيته أمام المتلقي في الأزمة التي حصلت في سوق المال السعودي



رأي لجنة معايير المراجعة  
حول إجراءات المراجعة  
المتعلقة بجرد المخزون

الاستفسار:

ما هي مسؤولية المراجع عن الجرد الفعلي للمخزون وملاحظة عملية الجرد للحصول على أدلة إثبات عن وجود المخزون وحالته، وما هي الخطوات التي يتعين على المراجع القيام بها إذا لم يتمكن لأي سبب من ملاحظة عملية الجرد؟



## الرأي:

حضور الجرد الفعلي وملاحظة جرد المخزون هو أحد إجراءات المراجعة المتعارف عليها. والمراجع مسئول عن تبرير الرأي الذي تم إبدائه؛ دون ملاحظة الجرد. ويبين ما يلي ما يتعين على المراجع القيام به في هذه الحالة:

١ - عند تحديد كميات المخزون عن طريق الجرد الفعلي فقط، وجرد جميع بنود المخزون بتاريخ قائمة المركز المالي أو بتاريخ معين خلال مدة معقولة قبل أو بعد تاريخ قائمة المركز المالي، فيتعين على المراجع في هذه الحالة أن يكون حاضراً في وقت الجرد. ومن خلال الملاحظة، والاختبارات، والاستفسارات، يمكنه التوصل إلى قرار حول كفاية فاعلية طرق إجراء الجرد الفعلي ودرجة الثقة في البيانات المقدمة من العميل بشأن كميات المخزون والحالة التي يوجد عليها.

٢ - إذا تم جرد المخزون في مواقع متعددة فيجب أن يقرر المراجع المواقع التي يعتبر فيها حضوره ملائماً أخذاً في الاعتبار التقيد بأحكام الفقرة (١١٥) من معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية.

٣ - إذا وجد نظام جيد للجرد المستمر، وكانت سجلات الجرد المستمر تراجع بصفة دورية من قبل العميل عن طريق المقارنة بنتائج الجرد الفعلي، يمكن للمراجع في هذه الحالة تنفيذ إجراءات ملاحظة الجرد خلال المدة محل المراجعة أو بعد نهاية هذه المدة.

٤ - إذا كان لدى العميل أنظمة رقابة على المخزون أو طرق لتحديد المخزون، بما في ذلك العينات الإحصائية، على درجة عالية من الفاعلية في تحديد كميات المخزون،

وكان بالإمكان الاعتماد عليها بدرجة كافية بحيث تجعل من غير الضروري القيام بجرد فعلي لكل بند من بنود المخزون، ففي مثل هذه الأحوال، يجب على المراجع أن يقتنع بأن إجراءات أو طرق العميل يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية لتحقيق نتائج تماثل بدرجة كبيرة النتائج التي يتم الحصول عليها بإجراء جرد سنوي فعلي لجميع البنود. ويجب أن يحضر المراجع لملاحظة هذا الجرد كلما رأى ذلك ضرورياً. ويجب أن يقتنع بفاعلية إجراءات الجرد المستخدمة. وإذا استخدمت العينات الإحصائية بواسطة العميل في إجراء الجرد الفعلي، يجب أن يقتنع المراجع أن خطة المعاينة معقولة وانها سليمة من الناحية الإحصائية، وأنه قد تم تطبيقها بطريقة صحيحة، وأن النتائج معقولة في ضوء الظروف الموجودة.

٥ - إذا لم يقتنع المراجع بالمخزون الموجود في حوزة العميل عن طريق الإجراءات التي تم ذكرها في الفقرات من (١-٤) أعلاه، فإن إجراء اختبارات على السجلات المحاسبية لا يكون وحده كافياً لإقناعه بشأن كميات المخزون، ويتعين على المراجع في هذه الحالة أن يقوم بجرد أو ملاحظة جرد بعض بنود المخزون، وأن يقوم بعمل اختبارات ملائمة لعمليات الفترة بين تاريخ الجرد وتاريخ قائمة المركز المالي. ويجب أن يصاحب ذلك فحص أي سجلات جرد قام بها العميل وإجراءاته المتعلقة بالجرد الفعلي الذي تم بناءً عليه عرض المخزون في قائمة المركز المالي.

٦ - قد يطلب من المراجع مراجعة قوائم مالية تغطي المدة الحالية ومدة واحدة أو أكثر لم يتم المراجع بملاحظة جردها أو لم يتم بجرد بعض بنود المخزون السابق. وبالرغم

من ذلك، فإنه قد يمكنه الاقتناع بهذا المخزون السابق باتخاذ إجراءات ملائمة، مثل اختبارات للعمليات السابقة، ومراجعة سجلات الجرد السابقة، وتطبيق اختبارات مجمل الربح، شريطة أن يكون قد تحقق من مخزون المدة الحالية.

٧ - إذا تم إيداع المخزون في مخازن عامة أو أي جهة أخرى خارج المنشأة، يلزم المراجع الحصول على مصادقة مكتوبة من الجهة الحائزة للمخزون مباشرة. وإذا كان المخزون يمثل نسبة هامة من الأصول المتداولة أو مجموع الأصول فللحصول على تأكيد معقول بوجوده، يجب على المراجع القيام بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية التي يعتبرها ضرورية في ضوء الظروف الموجودة:

أ - فحص إجراءات المالك لمراقبة الجهة المودع لديها المخزون وتقييم أدائها.

ب - الحصول على تقرير من محاسب قانوني، عن الإجراءات الرقابية التي تتبعها الجهة المحفوظ لديها المخزون للحفاظ على البضاعة، وعن ملاءمة الإجراءات المتعلقة برهن سند إيداع المخزون، أو القيام بإجراءات بديلة في المخزن العام للحصول على تأكيد معقول بأن المعلومات التي تم الحصول عليها من الجهة المحفوظ لديها المخزون يمكن الاعتماد عليها.

ج - ملاحظة جرد فعلي للبضاعة، إذا كان ذلك ممكناً ومعقولاً.

د - إذا كانت إيصالات الإيداع بالمخزن قد تم رهنها كضمان إضافي لدى أحد المقرضين، فيجب الحصول على مصادقة من المقرض بشأن تفاصيل الإيصالات المرهونة (على سبيل الاختبار إذا كان ذلك ملائماً).



في دراسة أعدتها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين

## مكافحة غسيل الأموال (١٣٣)

يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين أن للمحاسبين دوراً يلزم أن يلعبوه فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال. وقد أعد هذه الدراسة في مارس ٢٠٠٤م لتسليط الضوء على الظاهرة، ولتوضيح الكيفية التي يمكن أن يساهم بها المحاسبون في هذا الجانب. وتقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إطار الدور المناط بها لتزويد أعضائها بما يهمهم من معلومات بإعادة نشر هذه الدراسة في سلسلة متتالية من أعداد المجلة. وفيما يلي نورد الجزء الأول من هذه الدراسة.

لقد رأينا خلال السنوات القليلة تزايد عدد فضائح غسيل الأموال الشهيرة. وقد شمل ذلك جهات وطنية ودولية كبيرة تقدم خدمات مالية متنوعة. وأصبح غسيل الأموال، على نحو متزايد، مشكلة بالعديد من قطاعات الخدمات المالية الناشئة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والعديد من العمليات الإرهابية اللاحقة حول العالم قد سرعت من التركيز على نحو جديد وشامل وعلى محاربة عمليات تمويل الإرهاب، والتي يشار إليها كثيراً «بغسيل الأموال في الاتجاه المعاكس»- أي أن الأموال تبدأ شرعية وتتمو لتكون غير شريفة في عرضها النهائي.

واستجابة لذلك، قامت الحكومات والجهات القانونية الأخرى بالمناطق المختلفة بالإسراع في إصدار تشريعات جديدة، نظم، برامج وإجراءات تعاونية، وخطوات تنفيذية تتركز في مكافحة غسيل الأموال، تمويل الإرهاب والجرائم المالية ذات العلاقة. فبعد مرور خمس عشرة سنة منذ أن حاول الخبراء في أول مرة تقدير حجم المشكلة، لا يزال غسيل الأموال مستمراً كمسألة حجمها ترليون دولار في السنة.

في يونيو ٢٠٠٠م كان فريق عمل النشاط المالي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو الجهة العالمية لحراسة عملية مكافحة غسيل الأموال، قد أورد العديد من المناطق «غير المتعاونة» بسبب وجود أوجه قصور مهمة ببرامجها الخاصة بمكافحة غسيل الأموال. وقد أدى ذلك إلى تحريك سلسلة من المبادرات المتعلقة بالموضوع:

❖ أصدرت المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ودول أخرى تقارير متوازية عن غسيل الأموال منتقدة تلك المناطق نفسها.

❖ في خريف عام ٢٠٠٠م، تبنت الصحافة العالمية القضية، وتم نشر العديد من المواضيع عن اكتشاف غسيل الأموال والمشاكل المعيقة بالعديد من المناطق «عالية المخاطر».

❖ في أكتوبر ٢٠٠٠م وفي محاولة لإعطاء تعريف أكثر وضوحاً لغسيل الأموال والفساد كمشكلتين بينهما علاقة متبادلة أصدر اثنا عشر مصراً من أكبر مصارف العالم (أوروبية وأمريكية في المقام الأول) وتعمل مع ذراع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بمحاربة الفساد، ومع Transparency International، إرشادات Wolfsberg لمكافحة غسيل الأموال.

❖ أصدرت الحكومات والمنظمات الحكومية، بعد ذلك، إرشادات جديدة مشابهة وطنية ودولية. مثلاً أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية إرشادات عن الفحص المعزز للعمليات التي قد تتضمن عائدات الفساد الرسمي الأجنبي.

❖ وبعد فترة وجيزة أصدرت لجنة بازل التي تشرف على المصارف مقترحها «العناية الواجبة للعميل بالنسبة للبنوك» الذي يحدد الإجراءات في أربعة مجالات: قبول العميل، تحديد العميل، مراقبة الحسابات عالية المخاطر وإدارة المخاطر.

إن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والإقرار السريع لقانون باتريوت ٢٠٠١م بالولايات المتحدة كانا بداية لدورة عالمية جديدة لسن تشريعات أكثر صرامة لمكافحة غسيل الأموال والمبادرات إنفاذ النظم والقوانين المتعلقة بذلك؛ التي أصبحت نشطة هذه الأيام.

وبعد مضي أكثر من ٢٠ سنة من التشريع لمكافحة غسيل الأموال وتطبيق قدر كبير من نشاطات إنفاذ القوانين، بما في ذلك دعاوى قضائية وحالات حبس عديدة تتعلق بغسيل الأموال، لا تزال الجهات التنظيمية مستمرة في معاقبة المؤسسات المالية العالمية لضعف الالتزام والرقابة ولعدم توفير إجراءات وقائية كافية لحماية نفسها من غسيل الأموال والجرائم المالية المرتبطة بها.

ومما لا شك فيه أن «العناية اللازمة المعززة»، «الفحص المعزز» والإرشادات المرتبطة به فيما يتعلق بالتقوية والتوسع في إصدار مبادئ «التعرف على العميل» (سيتم توضيحها بأحد الأقسام اللاحقة) والتقرير عن النشاط المشبوه، قد أخذت، من خلال تنسيق الجهود بين الحكومات، طريقها للانتشار عبر العالم في شكل قوانين صارمة و«لينة» وممارسات رائدة. غير أن حقوق حصانة ال خصوصيات استمرت، في غضون ذلك، تكتسب زخماً. وحيث إن الإجراءات الأولى تؤدي إلى تعزيز الشفافية والأخيرة، وحصانة الخصوصية، يمكن أن تؤدي بسهولة لكبحها، فإن هناك تبايناً أساسياً بين هذين الهدفين المهمين.

ويتزايد ارتباط مهنة المحاسبة على نطاق العالم بكلاً المجالين. إن المطلوب من هذه المهنة أن تلعب أدواراً عديدة في محاربة الفساد، مع التشديد بطريقة جديدة على استكشاف واستقصاء «الأشخاص المعرضين سياسياً، غسيل الأموال، الغش والجرائم المالية ذات العلاقة. وفي نفس الوقت نجد أن المهنة تقوم بترقية الخصوصية والأشكال الأخرى من الالتزام، بحماية المستهلك من خلال النصح، المراجعة أو المصادقة على الإفصاحات الذاتية للالتزام والتقرير عن الأفعال غير القانونية. إن كلا النوعين من النشاطات يعرضان المهنة لمخاطر وتحديات فريدة.

نتيجة لهذه الأحداث، التطورات والاتجاهات، فإن غرض هذه الدراسة هو:

❖ استكشاف دور المراجعين الخارجيين وممارسي المحاسبة الآخرين في الجهود المستمرة بالقطاع العام والخاص للحماية من غسيل الأموال.

❖ ترقية الوعي بالأمور المهمة بكيفية ارتباط وتفاعل الالتزامات المهنية المتزايدة المتعلقة بغسيل الأموال مع الفساد والشفافية، الخصوصية وحماية المستهلك، إلى جانب الخدمات المهنية الأخرى، المهام والمخاطر.

❖ توفير قيادة عميقة التفكير، وإرشادات عملية لتوجيه الممارسة وأساس لتطوير الإرشادات المهنية اللاحقة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

#### لماذا الاهتمام؟

حتى وقت قريب نسبياً كانت عملية محاربة غسيل الأموال والجرائم المالية المرتبطة بها تقع فقط في نطاق إنفاذ القانون، ولأسباب كافية. إن أغلبية حكومات العالم تعرّف غسيل الأموال والنشاطات التي تقود إليه، مثل تجارة المخدرات، كجرائم خطيرة. فقبل حوالي ١٥ سنة بدأ المحاسبون الشرعيون المساهمة بمهاراتهم في اكتشاف احتمال وجود نشاط لغسيل الأموال تمت مواراته داخل دفاتر وسجلات المؤسسات المالية التي وقعت ضحية لهذه الممارسة. وفي الوقت الحالي نجد أن الحكومات والمؤسسات التجارية تتطلع على نحو متزايد لمهنة المحاسبة، ليس فقط لمساعدتها في الجهود المبذولة لمراقبة واكتشاف غسيل الأموال، ولكن أيضاً لوضع وتقوية الضوابط والإجراءات الوقائية لمواجهة هذه العملية، مرتكبيها ومشاركهم بالجرائم المالية المنظمة.

إن الحكومات والمنظمات الحكومية والمجتمع التجاري العالمي قد طلبت، أو أنها قد وصلت إلى أبعد من ذلك، بأن امرت بممارسي المحاسبة بالمساهمة في محاربة غسيل الأموال بما لا يقل عن طريقتين.

أولاً، إن أغلبية الحكومات قد سنت أو تقوم بسن قوانين ونظم تتطلب من المؤسسات التجارية اكتشاف وإبلاغ الجهات القانونية عن أي نشاط مشبوه يشير إلى احتمال غسيل الأموال. وعلى أصحاب الأعمال، المديرين والموظفين الالتزام بذلك. ولذلك، فإن أي محاسب، بغض النظر عن دوره أو شهادته، يمكن أن يخضع على نحو مماثل لهذه المتطلبات.

والمراجعون الداخليون الذين يقومون أو يشاركون في المراجعات الانتزامية والتشغيلية، والمحاسبون الذين لديهم مسؤوليات إدارية بالنسبة للنشاطات الانتزامية والتشغيلية يمكن بالخصوص، أن يتأثروا بذلك.

ثانياً، إن العديد من نظم محاربة غسيل

الأموال، والتي تتبع نماذج فريق عمل النشاط المالي ومجموعة السبعة، تتطلب من المؤسسات التجارية أن يكون لديها برامج لمراقبة الالتزام وأن تجري فحصاً مستقلاً لبيئة الرقابة ولفعالية هذه البرامج. في بعض الحالات يقوم المراجعون الداخليون بإجراء هذا الفحص المستقل. وبدرجة أقل تكراراً، يتم التعاقد مع مراجعين خارجيين لإجراء فحص مستقل للالتزام وتقديم تقاريرهم مباشرة للإدارة والجهات التنظيمية. غير أن هناك عدد من الحكومات قد سنت و/أو تنظر في سن قوانين ونظم جديدة تتطلب من المؤسسات التجارية التي تجري مراجعات مستقلة للالتزامها بالنظم المحلية لمكافحة غسل الأموال. وتميل هذه المتطلبات إلى أن تأخذ شكلين: إما أن يقوم محاسب قانوني مستقل بعملية تأكيد الالتزام ويقدم النتائج التي يتوصل إليها مباشرة للمؤسسة التجارية والجهة المنظمة، أو أن تقوم المؤسسة التجارية بعملية تقويم ذاتي ويقوم مراجع خارجي بتقديم التأكيد فيما يتعلق بصحة التقرير الناتج وتأكيداته. وسوف تأخذ طبيعة العملية في الاعتبار أن هناك أطرافاً ثالثة سوف تطلب هذه التقارير. وبالتعاون مع المتطلبات الجديدة، فإن الحكومات تقوم أيضاً بتشجيع الممارسات الرائدة في هذا المجال.

وسواءً أكانت النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال تفرض مهام معينة على المحاسبين أم لم تكن تفرض، إلا أن الممارسين يخضعون، بالطبع، لمعايير وإرشادات الجهة المحاسبية المحلية. غير أن هناك عدداً من أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين وضعوا معايير أو إرشادات مراجعة تركز بالتحديد على غسل الأموال. يرجع ذلك بصفة رئيسية، كما ستم مناقشته فيما بعد تحت عنوان «غسل الأموال وتأثيرات القوائم المالية»، بسبب أن احتمال تأثير غسل الأموال على القوائم المالية يعد ضعيفاً جداً مقارنة بأنواع الغش الأخرى مثل الاختلاسات. وبالتالي ليس من المرجح أن يتم اكتشافه عند مراجعة القوائم المالية، وبالرغم من ذلك، فإن نشاطات غسل الأموال قد تكون لها تأثيرات غير مباشرة على القوائم المالية للمنشأة وبالتالي تقتضي اهتمام المراجعين الخارجيين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سبق أن أكدت في عدة تعاميم على تطبيق ما جاء في الأنظمة والتعليمات بشأن مكافحة غسل الأموال ومن ذلك التأكيد على المحاسبين القانونيين بما يلي:

١- التقيد والالتزام بالتعليمات والقوانين التي تصدرها الجهات الرقابية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢- التحقق من هوية المتعاملين عند تنفيذ كافة العمليات التجارية حسب ما ورد في مبدأ (اعرف

عميلك) الواردة في المادة (٤) من نظام مكافحة غسل الأموال التي تبص على ((على المؤسسات المالية وغير المالية ألا تجري أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره باسم مجهول أو وهمي، ويجب التحقق من هوية المتعاملين استناداً إلى وثائق رسمية، وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء أو عن إجراء صفقات تجارية معهم بصفة مباشرة أو نيابة عنه، وعلى تلك المؤسسات التحقق من الوثائق الرسمية للكيانات ذات الصلة الاعتبارية التي توضح اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها والمديرين المفوضين بالتوقيع عنها ونحو ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام)).

٢- إبلاغ وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية عن أية عمليات تجارية مشبوهة أو محاولة القيام بها وإيلاء اهتمام خاص بالعمليات المعقدة والكبيرة غير المعتادة وكذلك أنماط العمليات غير المعتادة التي لا يكون لها غرض اقتصادي أو قانوني ظاهر.

٤- الاستمرار في توعية موظفي المحاسب القانوني بالطرق والأساليب الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطرها وإجراءات مكافحتها.

إن معايير المراجعة المحلية والصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولي، التي تحكم مسؤوليات المراجعين فيما يتعلق باكتشاف والتقرير عن الأفعال غير الشرعية والمتعلقة بتقويم بيئة الرقابة هي أيضاً لها صلة بغسل الأموال (لأن غسل الأموال عند هذه النقطة، يعد فعلاً غير شرعي وإجرامياً بالنسبة لأغلبية الجهات ذات الاختصاص). إن قسم «الروابط مع الغش» الذي يرد فيما بعد، سوف يناقش كيف يمكن للظروف وأوجه قصور الرقابة التي تساهم في منع اكتشاف عمليات الغش أن تساهم على نحو مشابه في منع اكتشاف غسل الأموال. إلا أننا نجد، كما سيتبين بذلك القسم، أن أوجه الاختلاف بين غسل الأموال والغش أكثر من أوجه اكتشاف.

مرة أخرى، بينما نجد أن المراجعين الخارجيين وفاحصي القوائم المالية لا يرجح أن يواجهوا إشارات تشير إلى احتمال غسل الأموال، إلا أن المحاسبين المهنيين الآخرين ربما يكون أكثر تعرضاً لذلك.

إن القسم المسمى «أدوار المحاسبين المهنيين، الالتزامات المهنية والأخلاقية والمخاطر» يحدد مهن المحاسبة التي سوف تتأثر، ستكون هذه الورقة ذات صلة وثيقة بهذه المهن.

### الخصية والمفهوم

#### تعريف غسل الأموال:

غسل الأموال هو إدخال النقد والأموال الأخرى المحصلة من نشاطات غير شرعية بقنوات المؤسسات والأعمال التجارية الشرعية

لاخفاء مصدر تلك الأموال. إن غسل الأموال هو نشاط عالمي، كما هو حال النشاطات غير الشرعية التي يستند عليها، يندر أن يحترم الحدود المحلية، الوطنية أو الدولية. وكما ذكر سابقاً، فإن التقديرات الحالية لحجم «الناتج الإجمالي لغسل الأموال» سنوياً على نطاق العالم يتراوح ما بين ٥٠٠ بليون دولار ومبلغ ١,٥ ترليون دولار. لم يدرك المجتمع العالمي إلا قبل اثني عشر سنة مضت أو نحوها التهديد الذي يسببه غسل الأموال للتطور المنظم والمفتوح للنظم المالية الدولية وللتجارة العالمية. بينما أصبحت نشاطات وطرق غسل الأموال معقدة وحاذقة، إلا أن «عملياتها» تميل إلى أن تتشكل من ثلاث مراحل أو عمليات أساسية... إدخال الأموال بالنظام المالي (مرحلة التحويل)؛ إجراء سلسلة من العمليات لإبعاد الأموال عن مصدرها غير الشرعي (مرحلة التدوير) وإدخال الأموال المغسولة بالاقتصاد (مرحلة الدمج).

فالإدخال بالنظام المالي يتم من خلال تحويل الأموال الناتجة عن نشاطات غير شرعية إلى داخل النظام المالي بطريقة لا تستطيع المؤسسات المالية والسلطات الحكومية اكتشافها. إن غاسلي الأموال يتبهنون بدقة للقوانين، النظم، هياكل الحكم، الاتجاهات واستراتيجيات وأساليب إنفاذ القانون، وذلك للإبقاء على أموالهم مخفية وطرقهم سرية وهوياتهم ومواردهم المهنية مجهولة. والأساليب الشائعة لهذا الإدخال تشمل تقطيع المبالغ النقدية من خلال البنوك والمؤسسات المالية المشروعة الأخرى، وربما يتضمن ذلك إيداعات أو حوالات نقدية، أو شراء أوامر دفع، شيكات مصرفية، شيكات سياحية أو أدوات نقدية أخرى.

أما مرحلة التدوير فهي عملية توليد سلسلة أو طبقات من العمليات لإبعاد الأموال من مصادرها غير الشرعية ولتعمية مسار المراجعة. والأساليب الشائعة في هذه الحالة تشمل تحويلات الأموال إلكترونياً خارج الحدود، عادة يكون ذلك مباشرة أو فيما بعد إلى «ملجأ سري لمصرف» أو إلى جهة اختصاص لديها متطلبات متساهلة فيما يتعلق بحفظ الدفاتر وإعداد التقارير، وسحوبات من إيداعات تمت مسبقاً في شكل أدوات نقدية عالية السيولة، مثل أوامر الدفع أو الشيكات السياحية.

المرحلة الثالثة «مرحلة الدمج»، المرحلة النهائية لعملية غسل الأموال، فهي إعادة إدخال الأموال التي تم غسلها بنجاح بالدورة الاقتصادية بطريقة لا يمكن تتبعها. ويتم إنجاز ذلك بالإفناق، الاستثمار، الإفراض؛ بالإضافة إلى عمليات تبدو شرعية خارج الحدود.

إن أكبر وأغنى اقتصاديات العالم تميل إلى أن تكون المضيف الأساسي لغاسلي الأموال ولعملياتهم. عمومًا نجد أن هذه الاقتصاديات

ففي يونيو ٢٠٠٣م، أصدر الفريق تقريراً تمت فيه مراجعة وزيادة توصيات عام ١٩٩٠م. ونجد اليوم أن عضوية الفريق تشمل ٢٣ جهة مختصة والعديد من المنظمات الحكومية، بما في ذلك الوكالات الدولية الكبرى. يجري الفريق تقويماً مشتركاً كل أربعة سنوات لتحديد درجة تقدم الأعضاء في تنفيذ التوصيات الأربعين، وكذلك لتقدير مدى تعاون الدول الأخرى في محاربة غسيل الأموال على المستوى الدولي. هناك أيضاً فرق عمل إقليمية، مثل فريق عمل النشاط المالي بمنطقة الكاريبي، الذي له نفس الأهداف والمرامي. وأيضاً يقوم فريق سنوياً بنشر تحديث لنماذج غسيل الأموال، مع توفير تقديرات مجددة لمخاطر وأساليب غسيل الأموال. يمكن لمهنة المحاسبة أن تساهم في تنفيذ التوصيات الأربعين بطريقتين ملزمتين:



بتجارة المخدرات.

**التنظيم المالي:** الكيفية التي يلزم أن تنظم بها الحكومات نظمها المالية. والمثال المهم هو أن تطلب الحكومات من المؤسسات المالية إبلاغ السلطات عن النشاط المشبوه. لتفصيل ذلك تحتاج الحكومات لإيجاد مرافئ أمانة لتعويض المنشآت والموظفين.

**التعاون الدولي:** الكيفية التي تعمل بها الحكومات مع بعضها. مثلاً، يجب عليها التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالأمور الإجرامية والدخول في اتفاقيات ثنائية لتسهيل حجز ومصادرة الأصول ومشاركة العائد.

لا تزال التوصيات الأربعين هي المجموعة الأكثر أهمية من المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال، وقد كانت دافعاً حقيقياً في تشجيع المبادرات الحكومية لمكافحة غسيل الأموال.

تأوي أكبر طلب لتجارة المخدرات، التي لا تزال هي النشاط الأساسي لغسيل الأموال. وأيضاً، لكي يتم بنجاح إدخال الأموال بالنظام المالي وإجراء عمليات الإبعاد عن المصدر غير الشرعي وإدخال الأموال المغسولة بالاقتصاد، نجد أن غاسلي الأموال الأكثر تطوراً يبحثون عن قطاع للخدمات المالية بنفس الدرجة من التطور.

إن الأسواق المالية الناشئة والاقتصاديات النامية هي أيضاً أهداف مهمة وضحايا سهلة لغاسلي الأموال، الذين يبحثون باستمرار عن أماكن وطرق جديدة لتفادي عين القانون اليقظة. إن عواقب غسيل الأموال يمكن أن تكون مدمرة بصفة خاصة للاقتصاديات النامية. فإذا ترك غاسلي الأموال بدون رقابة، فيمكن أن يتلاعبوا بالنظم المالية للضحية لتشغيل وتوسيع نشاطاتهم غير الشرعية. فالأعمال التجارية الممولة برأس مال مغسول والتي تبدو ظاهرياً شرعية ولكن تم امتلاكها بطريقة إجرامية، يمكن أن تؤدي سريعاً إلى إضعاف استقرار وتطور المؤسسات القائمة.

دائماً يكون غاسلو الأموال وزملاؤهم أذكياء بدرجة عالية ولديهم قدر كبير من المعلومات ويستطيعون تغيير وتكييف طريقة عملهم بسرعة شديدة للتمشي مع تكاثر القوانين والنظم والمبادرات العالمية لمكافحة غسيل الأموال. إن غسيل الأموال لا يتعلق فقط بالنقد والأدوات النقدية الأخرى، ولا هو مشكلة محصورة في مؤسسات ونشاطات التسليف والإيداع التقليدية. لقد نوع غاسلو الأموال عملياتهم بدرجة كبيرة عبر قطاعات الخدمات المالية، وعلى نحو متزايد، عبر النشاطات المالية المركزية وغير المركزية لشركات الخدمات غير المالية.

**فريق عمل النشاط المالي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

في عام ١٩٨٩م شكلت مجموعة الدول الصناعية السبع تنظيماً دولياً لمراقبة غسيل الأموال يسمى فريق عمل النشاط المالي، مع سكرتارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بباريس. وفي عام ١٩٩٠م رفع الفريق تقريره السنوي الأول، متضمناً توصياته الأربعين عن الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمحاربة غسيل الأموال.

هذه التوصيات الأربعين تقع في ثلاث فئات

هي:

**قانونية:** إن ما تحتاج أن تقوم به الجهات التي تضع القوانين هو إيجاد إطار قانوني شامل لمحاربة غسيل الأموال. مثلاً، كانت التوصية القانونية الأولى هي أن تقوم الدول بتجريم غسيل الأموال في حد ذاته، وليس لمجرد ارتباطه

❖ غير محدودة، مما نتج عنه توقفات كبيرة أو انهيارات بالأعمال التجارية.

❖ عندما تقوم الجهات المنظمة بإلغاء تراخيص المنشآت التجارية (مثلًا تراخيص البنوك) بسبب أن المنشأة قد أخفقت في أن يكون لها نظام إدارة جيد، سليم وصحيح، أو أنها أخفقت في تصحيح أوجه قصور مهمة في الرقابة تم تحديدها خلال عمليات الفحص.

❖ إن الأهمية المتزايدة التي تضعها الجهات المنظمة على تقدير مخاطر غسل الأموال، الوصول إلى مستوى أعمق في العناية اللازمة بالعمل عند تأسيس العلاقات التجارية وزيادة الدقة عند تنفيذ العمليات يمكن أيضًا أن يكون لها تأثير على استمرارية المنشأة.

❖ إن الأعمال التي تشكل في الواقع، أو تعتبر ضمن فئات تقع في مخاطر أعلى، مثلًا أعمال الخدمات النقدية، قد لا يسمح لها بالوصول إلى الخدمات المالية، الاعتمادات المالية أو الائتمانات المطلوبة لدعم استمراريته وحتى وجودها.

❖ في النهاية نجد، في كل الحالات، أن الارتباط

❖ إذا كانت الاستمرارية هي عملية خادعة يقوم بامتلاكها وتشغيلها غاسلو الأموال الذين لا يهدفون أبدًا لتشغيل المنشأة، لضمان استمراريته في المقام الأول؛ ولا محالة، أن غاسلي الأموال وشركاءهم سوف يختفون دون أن يشعر بهم أحد ودون أن يتركوا أثرًا يمكن تتبعها.

❖ عندما يؤدي إنفاذ القانون على حجز الأصول باعتقاد وجود عائدات غير شرعية يجري غسلها أو أن هذه الأصول مرتبطة بإرهابيين مشبوهين أو أشخاص آخرين، منظمات أو حتى حكومات تخضع للحجر الوطني، أو عقوبات اقتصادية أو عسكرية. إن حجز وتجميد أصول مادية في مسار غسل الأموال ربما يحدث تهديدًا جديًا لاستمرارية العمليات، السيولة وبالطبع السمعة. وبالمثل فإن إنفاذ القانون قد أدى في حالات كثيرة، إلى إيقاف وحجز مسؤولين رئيسيين وموظفين يعتقد أنهم يقومون بغسيل الأموال أو يساعدون ويحرضون على غسل الأموال. وفي حالات عديدة، تم إفراغ مكاتب كاملة من موظفيها لفترات زمنية

❖ تدعو توصيات «الإطار العام» للشفافية والتعاون بين الدول المتعددة، فتطوير الشفافية هو هدف أساسي ضمن رسالة المهنة، والاتحاد الدولي للمحاسبين كجهة منظمة للمهنة على مستوى العالم، يمكن أن يوفر التعاون والتنسيق بين الدول.

❖ الأمور التي لا بد منها لتوصيات «النظام المالي» هي مسك الدفاتر، إعداد التقارير وترقية الشفافية، فهذه التوصيات تشدد على أهمية الضوابط الرقابية، النظم وممارسات المراجعة. ومن الواضح أن هذه هي الأمور التي تخاطب جوانب الاختصاص المركزية للمهنة.

#### المنظمات الحكومية الأخرى:

بالإضافة إلى فريق عمل النشاط المالي وفرق العمل الإقليمية، هناك عدد من المنظمات الحكومية الأخرى تلعب أدوارًا متزايدة عالميًا وإقليميًا في مكافحة غسل الأموال، تمتد من الإرشادات والمساعدة الفنية، تسهيل الجهود النظامية والتنفيذية وتبادل المعلومات.

#### تأثيرات القوائم المالية:

يميل غاسلو الأموال إلى استخدام المنشآت التجارية كقنوات أكثر منه كوسيلة للاستيلاء المباشر على الأصول. لهذا السبب نجد أن احتمال التأثير في القوائم المالية يقل كثيرًا في حالة غسل الأموال عما هو في حالات الغش مثل اختلاس الأصول. وبالتالي فإن نشاطات غسل الأموال لا يرجح أن يتم اكتشافها عند مراجعة القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإننا بينما نجد أن أغلبية عمليات الغش ينتج عنها خسارة أو اختفاء الأصول أو الإيراد، فإن غسل الأموال يتضمن عمليات تلاعب بمقادير كبيرة من الأموال غير الشرعية لإعادتها بسرعة عن مصدرها غير الشرعي وبطريقة يتعذر، بقدر الإمكان، اكتشافها، ولكن، نسبة لأن نشاطات غسل الأموال ربما يكون لها تأثيرات غير مباشرة على القوائم المالية للمنشأة، فهي إذن تهم المراجعين الخارجيين.

#### فرضية استمرارية المنشأة:

هناك أمر مهم يحتاج المحاسبون لدراسته وهو تحديد إن كان وكيف يمكن لغسيل الأموال التأثير في فرضية استمرارية المنشأة.

تتوفر من خلال التجربة خمسة أمثلة حدث فيها تهديد جدي أو حتى سقوط لاستمرارية المنشأة، نتيجة لاستغلالها من قبل غاسلي الأموال:

❖ عندما يؤدي إنفاذ القانون إلى حجز وإيقاف استمرارية المنشأة بسبب امتلاكها وتشغيلها من قبل غاسلي الأموال أو بسبب استغلالها من قبلهم بدرجة عالية (مثلًا، منشآت خدمات النقد، خاصة مؤسسات صرف العملات للمبالغ الصغيرة، بأنواع السيارات ومؤسسات معينة للرهان).



أو مجرد ادعاء الارتباط بعمليات غسيل الأموال يمكن أن يسبب إتلافاً مهماً أو حتى قاتلاً لسمعة المنشأة.

### مؤشرات احتمال غسيل الأموال:

إن غاسلي الأموال يستخدمون العديد من الخطط، الأساليب والعمليات المختلفة والمتطورة لتحقيق أهدافهم. بينما نجد أنه من الصعب وصف كافة الطرق المستخدمة في غسيل الأموال، إلا أننا نورد فيما يلي الإشارات التي تتكرر ملاحظتها بدرجة أكبر للنشاطات المشبوهة:

- ❖ العمليات التي تبدو غير متسقة مع النشاطات والطرق الشرعية المعروفة للعميل؛ الانحرافات غير العادية عن الأنماط العادية للحسابات والعمليات.
- ❖ أي حالة يصعب فيها تحديد الهوية الشخصية.
- ❖ العمليات غير المرخصة أو المسجلة بطريقة غير سليمة؛ مسارات مراجعة غير ملائمة.
- ❖ العمليات النقدية الكبيرة غير العادية، خاصة عند تبادل الأوراق التجارية القابلة للتداول أو الشراء المباشر لخدمات تحويل الأموال.
- ❖ الهيكلة الواضحة للعمليات لتفادي التعامل مع متطلبات التحديد أو المسك النظامي للدفاتر وعينات التقرير.
- ❖ العمليات الممررة من خلال الوسطاء بدون سبب تجاري واضح.
- ❖ تقديم عميل بواسطة زميل خارجي أو مؤسسة مالية قائمة بدولة أو جهة اختصاص معروفة بإنتاج وتجارة المخدرات، الجرائم المالية الأخرى و«السر المصرفي».
- يتضمن الملحق مؤشرات أخرى لاحتمال غسيل الأموال. كما أن الحكومات، المنظمات الحكومية والجمعيات التجارية تصدر أيضاً قدرًا كبيرًا من الإرشادات عن هذا الموضوع. اعرف عميلك، التقرير عن النشاط المشبوه و Tipping off:

إن العنصر والموضوع الرئيسي المهم لنموذج فريق عمل النشاط المالي وعددًا من نظم مكافحة غسيل الأموال الخاصة بأعضاء فريق عمل النشاط المالي، إرشادات Wolfsberge لمكافحة غسيل الأموال والعناية اللازمة بالعميل الصادرة من لجنة بازل والخاصة بالبنوك هي مبادئ معرفة العميل. إن الهدف الرئيسي لمبادئ معرفة العميل هو السماح بالتحديد والتقرير الفعال عن النشاطات المشبوهة. فالافتراض الرئيسي هو أنك مالم تعرف عميلك حقيقة، وبدرجة كافية لظهم وتوقع السلوك التجاري لذلك العميل،

فإنك لن تستطيع، على نحو معقول أو بطريقة فعالة، أن تميز بين النشاط غير العادي الذي يحتمل أن يكون مشبوهًا وبين السلوك العادي والمألوف. إن إرشادات معرفة العميل تتطلب أو توصي بتطوير فهم شامل، من خلال العناية اللازمة للملائمة، للطراف المستفيدة حقيقة من العمليات، المصدر والاستخدام المقصود للأموال وملاءمة ومعقولة النشاط التجاري ونمط العمليات في سياق العمل التجاري.

إن الجهات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون تتوقع على نحو متزايد من المنشآت ومحاسبتها المهنية توسيع مفهوم معرفة العميل ليشمل «معرفة الموظف»، «معرفة الوكيل»، «معرفة المراسل» وعلى نحو متزايد «معرفة مقدم الخدمات للطرف الثالث». فمن خلال خبراتهم الطويلة، عرفوا أن غسيل الأموال يتم ارتكابه مباشرة أو تسهيل ذلك نتيجة «للجهل» من جانب الموظفين والمسؤولين بنفس الدرجة. إن العديد من المنشآت ومالكها قد أثبتوا أنهم ليسوا على الحال التي ظهروا بها أولاً.

إن أغلبية حكومات فريق عمل النشاط المالي والعديد من الجهات الأخرى قد سنت ونفذت، أو تقوم بالتنفيذ، نماذج تقارير النشاط المشبوه أو تقارير العمليات المشبوهة كمكون مهم لنظمتهم الشاملة لمكافحة غسيل الأموال. وكما عرف ووصى سابقاً فريق عمل النشاط المالي، فإن تقارير النشاط المشبوه/ تقارير العمليات المشبوهة تكون فعالة ومعززة بدرجة بعيدة عندما يتم على نحو متزامن تأسيس شرطين قانونيين آخرين.

الشرط الأول هو أن توفر قوانين تقارير النشاط المشبوه/ تقارير العمليات المشبوهة ملجأً آمناً. إن ذلك يعني تمييز المنشآت، مسؤوليها، موظفيها، ودائمًا وكلاؤها مقابل الدعاوى القضائية التي يرفعها المشبهون الذين يعلمون بأن هناك تقارير عن النشاط المشبوه أعدت بشأنهم. الشرط الثاني هو أن يكون هناك حظر مقابل يمنع تزويد أي مشتبهين بمعلومات تفيد بأن نشاطاتهم قد ينظر إليها كنشاطات مشبوهة ويتم التقرير عنها للسلطات. من الواضح أن تقارير النشاطات المشبوهة/ تقارير العمليات المشبوهة سوف تكون ذات قيمة محدودة بالنسبة لإنفاذ القانون إذا تم تزويد غاسلي الأموال المشبهين بالمعلومات في الوقت الذي تجري فيه مراقبتهم. فالحكومات التي ترفض تقارير النشاطات المشبوهة/ تقارير العمليات المشبوهة قد اتجهت إلى تضمين أحكام تلغي الملجأ الآمن عندما يثبت، على سبيل المثال، أن أحد المسؤولين أو الموظفين بالمنشأة قد قدم في الواقع معلومات للمشبه.

يجب على المحاسبين أن يكونوا على علم بأن التعريف القانوني لجريمة غسيل الأموال، وكذلك بالضبط للجرائم التي تولد عائدات غير مشروعة، يختلف بدرجة كبيرة بين مناطق الاختصاص. لذلك يمكن أن يكون هناك اختلاف واسع فيما يشكل نشاطاً غير عادي ومشبوهاً وحالات يتم التقرير عنها من النشاط المشبوه، إلا أن ذلك لا يكون بطريقة بديهية واضحة. ونتيجة لهذه الاختلافات، ليس من الصعب تخيل سيناريوهات نجد فيها أحد الأنشطة الذي قد يكون غير قانوني ويلزم الإبلاغ عنه كنشاط مشبوه بأحد مناطق الاختصاص قد لا يكون كذلك بمنطقة اختصاص أخرى. وبالخصوص نجد أنه ليس أمراً غير عادي بالنسبة لمؤسسة مالية لها عمليات عالمية أن تواجه عدم اتساق بالمناطق ذات الاختصاص- أي مناطق الاختصاص بالوطن وبالذات المضيفة- وبالتالي، مسؤوليات ومتطلبات متعارضة.

لهذه الأسباب، يتوجب على المحاسبين أن يكونوا على علم بالتعاريف القانونية والسارية لغسيل الأموال، الجرائم المساندة، النشاطات غير العادية والمشبوهة والظروف التي يلزم التقرير عنها التي تنطبق على المنشآت المعنية بالمناطق الاختصاصية. ونسبة لأن الحكومات تقوم على نحو متزايد بتوسيع نطاق الظروف التي يتم التقرير عنها، يتوجب على المحاسبين المهنيين أن يكونوا على علم بأن المنشآت ربما تحتاج إلى توسيع نطاق مراقبتها، والتقرير عن النشاط المشبوه لتغطية أنواع معينة من حالات الغش، ويشمل ذلك حتى سرقة الهوية وإحتحام الحاسب. وعادة نجد أن العمليات الأجنبية لمنشأة دولية تخضع للالتزام بمتطلبات كل من الدولة الوطنية والدولة المضيفة مالم تكن هناك تضاربات تتجاوز ما هو مجرد اختلافات. وكما يجب أيضاً على المحاسبين المهنيين أن يكونوا على علم بإرشادات المنظمات الحكومية، بالخصوص، نماذج غسيل الأموال الصادرة من فريق عمل النشاط المالي، التي تحاول تأسيس تعاريف ومقاييس عالمية.

وفي النهاية نجد أن أغلبية النظم القانونية التي تتطلب التحديد والتقرير عن النشاط المشبوه تشدد على أهمية استخدام تقدير سليم عند تطبيق هذه التعريفات، بالخصوص، «غير عادي» و«مشبوه». وعلى نحو شامل تقريباً، نجد أن هذين المصطلحين يعتمدان بدرجة كبيرة على السياق وبدرجة عالية على التقدير الاجتهادي، لذلك فهى تتطلب مهنيين متدربين ولهم قدرة على إعطاء التقدير المهني السليم.

نواصل في العدد القادم،،،

## مؤشرات إضافية لاحتمال غسيل الأموال

من الصعب تحديده أو يبدو غير متسق مع أساليب العميل أو سلوكه المتوقع.

❖ شراء استثمارات بقيمة نقدية كبيرة.

❖ شراء أو بيع استثمارات بدون سبب ظاهر، أو في الحالات التي تبدو غير عادية، مثلًا خسارة مبالغ مالية دون يبدو على المسؤولين أي اهتمام.

❖ تشكيل شركات تابعة أو فروع بالخارج لا تبدو ضرورية للأعمال والتلاعب في أسعار التحويل معها.

❖ رحلات خارجية مكثفة وغير ضرورية.

❖ الشراء بأسعار أقل أو أعلى بدرجة كبيرة من أسعار السوق.

❖ عمولات بيع أو آتباع عملاء مفرطة أو غير عادية؛ دفعات كبيرة لخدمات غير محددة أو قروض لمستشارين، أطراف ذات علاقة، موظفين أو موظفين حكوميين.

❖ ٢/١ العمليات النقدية:

❖ يقوم العميل على نحو متكرر باستبدال كميات صغيرة بأخرى كبيرة.

❖ إيداع أوراق نقدية ذات مظهر مشبوه (أوراق قديمة جدًا، أوراق مغطاة ببدرة... إلخ).

❖ استخدام مقادير كبيرة غير عادية من الشيكات السياحية.

❖ استخدام متكرر للصراف الإلكتروني المحلي والدولي.

❖ أن يطلب العميل احتجاز أو إرسال مبالغ كبيرة من المال أو أصول أخرى في الوقت الذي يكون فيه هذا النوع من النشاط غير معتاد بالنسبة للعميل.

❖ شراء أو بيع الذهب، ألماس أو المعادن الثمينة الأخرى أو الأحجار الكريمة نقدًا.

❖ العنوان المشترك للأفراد المشاركين في عمليات نقدية، خاصة عندما يكون العنوان هو أيضًا لموقع تجاري، أو لا يبدو منسجمًا مع المهنة المبينة. (مثلًا طالب، بدون عمل، عمل حر،..... إلخ).

ولكنه يبدو أنه يحاول تغطية أي ارتباط له بنشاطات غسيل الأموال.

❖ إصرار العميل على أن يتم إنجاز العملية بسرعة.

❖ يبدو أن العميل قد أنشأ خلال الفترة القريبة سلسلة من العلاقات الجديدة مع منشآت مالية مختلفة.

❖ أن يحاول العميل تطوير علاقة قريبة مع الموظفين.

❖ أن يقدم العميل مبلغًا ماليًا، أو إكراميات أو تفضيلاً غير عادي لتقديم خدمات قد تبدو غير عادية أو مشبوهة.

❖ أن يحاول العميل إقناع الموظف بعدم إكمال أي توثيق مطلوب للعملية.

❖ عقود أو عمليات كبيرة مع أطراف ثالثة من الواضح أنها ليست ذات علاقة، خاصة من خارج حدود الدولة.

❖ دفعات مبالغ إجمالية كبيرة إلى أو من خارج الحدود، خاصة مع الدول المعروفة أو المشبوهة بتسهيل نشاطات غسيل الأموال.

❖ أن يتطوع العميل سريعًا بتوضيح أن تلك المبالغ «نظيفة» أو «لم يجر غسيلها».

❖ يفتقد العميل إلى المعلومات التجارية، بعكس ممارسي العمل التجاري.

❖ تشكيل شركات أو تجمعات مالية بدون غرض تجاري واضح.

❖ تحويل غير عادي لأوراق مالية قابلة للتداول.

❖ استرداد مبكر غير مميز لمركبات استثمار، خاصة مع طلبات لتحويل العائدات لأطراف ثالثة لا يبدو أنها ذات علاقة أو مع اهتمام ضعيف بالضرائب أو تغيرات الإلغاء الأخرى.

❖ تسويات العملية الكبيرة أو غير العادية للاستثمارات أو الدفع للاستثمارات التي تتم من حساب ليس هو حساب العميل.

❖ العملاء الذين يبحثون عن خدمات إدارة استثمار حيث يكون مصدر التمويل

بالإضافة للمعلومات الواردة تحت عنوان «مؤشرات احتمال غسيل الأموال»، فإن البنود التالية هي مؤشرات إضافية للنشاط غير العادي والمشبوه:

١- مؤشرات عامة:

١/١ عام:

❖ التغيرات المتكررة في العنوان.

❖ لا يرغب العميل في أن ترسل المراسلات إليه بعنوان الوطن.

❖ يستخدم العميل على نحو متكرر عنوانًا ولكن في أحيان كثيرة يغير أسماء الأشخاص المعنيين.

❖ أن يستخدم العميل صندوق بريد أو عنوان توزيع عام، أو نوعًا آخر من إسقاط البريد، بدلًا من عنوان الشارع عندما يكون ذلك غير متبع في تلك المنطقة.

❖ عندما تجد رقم هاتف العميل بالمنزل أو العمل مقطوعًا عند محاولة الاتصال عليه خلال فترة قصيرة بعد فتح الحساب.

❖ عندما يكون مصحوبًا بأشخاص أو بحراسة.

❖ عندما يظهر على العميل فضول غير عادي بشأن النظم الداخلية، الضوابط الرقابية، السياسات والتقارير، وعندما تكون للعميل معرفة غير عادية بالقانون فيما يتعلق بالتقرير عن العمليات المشبوهة.

❖ ليس للعميل معلومات واضحة عن مقدار الإيداع.

❖ أن يعطي العميل توضيحًا غير واقعي، أو مرتبك أو غير متسق للعملية أو نشاط الحساب.

❖ أن يتخذ موقفًا دفاعيًا للتساؤلات أو يقدم تبريرًا مفرطًا للعملية.

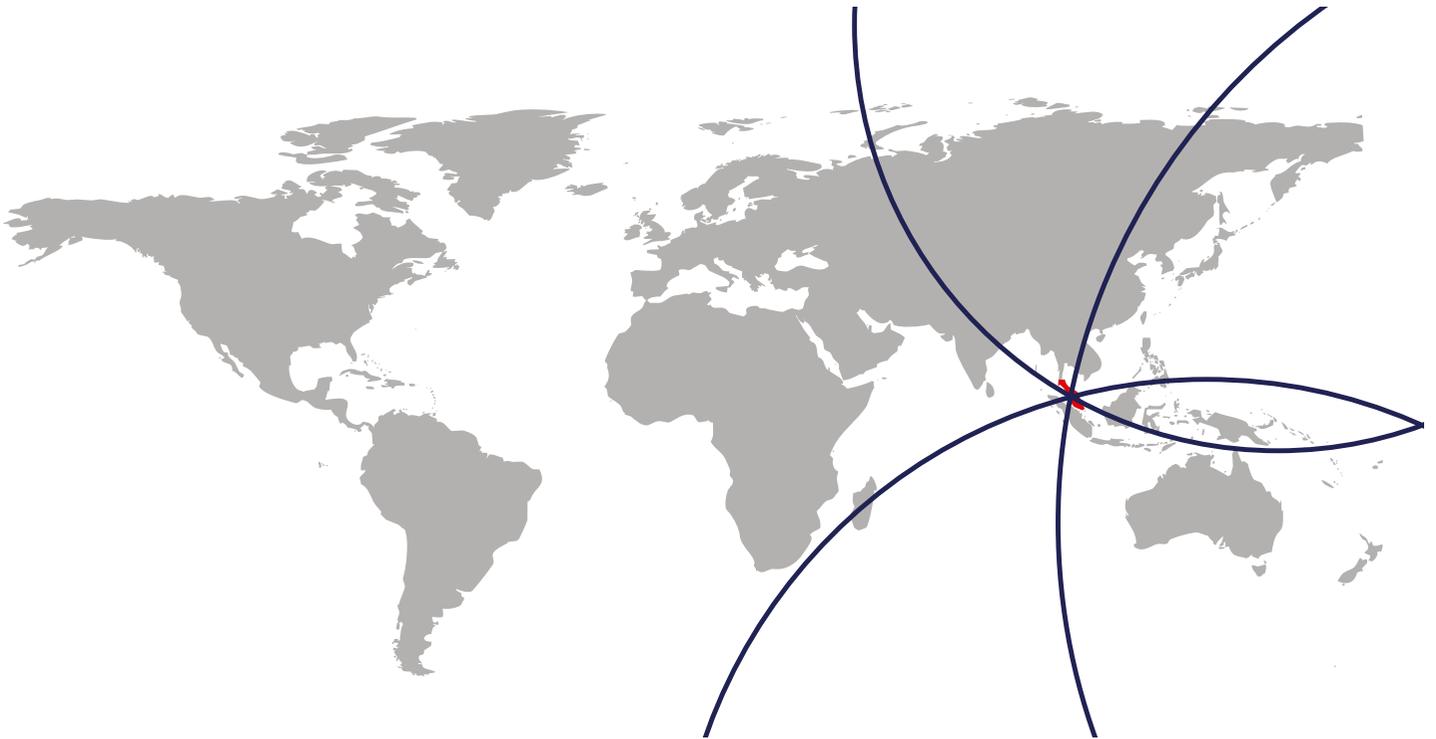
❖ أن يكون العميل كتومًا ويرفض المقابلة الشخصية.

❖ أن يكون الشخص الذي يجري العملية في حالة عصبية غير عادية.

❖ يرتبط العميل بعمليات مشبوهة



# The **WORLD** is **MEETING** in **KUALA LUMPUR**



**6,000 delegates 123 countries**  
**4 days 1 city**

accountants: sustaining value creation

8 – 11 November 2010

Kuala Lumpur Convention Centre, Malaysia

Supported by



WCOA 2010 Organising Committee  
Malaysian Institute of Accountants  
Dewan Akauntan  
2, Jalan Tun Sambanthan 3, Brickfields  
50470 Kuala Lumpur, Malaysia



Telephone No.  
+603 2274 5055

Gold Sponsors



Chartered Institute of  
Management Accountants



Facsimile No.  
+603 2273 4319

Email  
info\_wcoa@mia.org.my

Register Now at [www.wcoa2010kualalumpur.com](http://www.wcoa2010kualalumpur.com)



جودة المراجعة الداخلية

# دور في تدعيم حوكمة الشركات في الشركات السعودية المساهمة

على الرغم من أن دور المراجعة الداخلية كعامل أساسي لتحقيق الحوكمة الجيدة للشركات قد أهمل لفترة طويلة من الزمن، إلا أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبح ينظر إليها في الوقت الحالي على أنها أداة مهمة من أدوات الحوكمة تقدم منافع جيدة للشركات. ويرجع الاهتمام بالمراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة إلى ما شهدته الأوساط المهنية من انهيار مفاجئ لعدد من الشركات المساهمة الكبرى في بعض الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لعل أشهرها شركات Enron، World Com، Global Crossings، Homestore، Qwest، Xerox، Tyco، and Adelphia.

د/ الرفاعي إبراهيم مبارك

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - جامعة الملك سعود

الأحداث من جانب معهد المراجعين الداخليين (IIA) حيث أكد في عام ٢٠٠٢ على وجود أربعة أركان أساسية لعملية حوكمة الشركات هي: المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجان المراجعة، ومجلس الإدارة.

ثم عاد وأكد على ذلك مرة أخرى في عام ٢٠٠٥. (Institute of Internal Auditors) 2003a، 2005a، (IIA). كما قام في يناير ٢٠٠٤ بتعديل معاييره الدولية الخاصة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية والتي شملت من بين أشياء أخرى ضرورة أن يقوم المراجعون الداخليون بعمل التوصيات اللازمة لتدعيم عملية الحوكمة.

بالطبع لم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن هذا الاهتمام العالمي بالمراجعة الداخلية، فقد اهتمت المنظمات المهنية السعودية في الفترة الأخيرة بالرقابة والمراجعة الداخلية

زيادة الأنشطة الرقابية داخل الشركات لضمان نزاهة وشفافية عملية التقرير المالي، وللمحافظة على مصالح الأطراف المتعددة من ملاك ومقرضين وعمال وعملاء وأطراف أخرى، وهذا الاتجاه هو ما عرف فيما بعد بحوكمة الشركات. واستجابة لهذا القانون أيضاً قامت هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) في نوفمبر ٢٠٠٢ بإجراء تعديلات على شروط القيد ببورصة نيويورك، وجعلت من بينها ضرورة أن يكون لدى الشركة قسم للمراجعة الداخلية له تداخل فعال مع لجنة المراجعة والإدارة.

وعلى الرغم من أن بورصة NASDAQ لم تشترط وجود المراجعة الداخلية بالشركة للتسجيل بالبورصة إلا أنها شجعت على وجودها كممارسة مفضلة.

في نفس السياق كان هناك استجابة لهذه

وقد أدت هذه الأحداث إلى خسائر كبيرة تحملتها الأطراف ذات المصالح بالشركات خاصة المساهمين والمقرضين، ولأن بعض هذه الشركات كان يتم مراجعتها عن طريق كبرى شركات المراجعة في العالم فقد تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة لانتقادات عنيفة وتشكيك في قدرة المراجعة الخارجية على حماية أصحاب المصالح بالشركات.

وقد ترتب على هذه الأحداث أيضاً انهيار واحدة من أكبر شركات المراجعة في العالم هي شركة آرثر أندرسون، وتعرضت شركات المحاسبة والمراجعة لخسائر كبيرة نتيجة للمسئولية القانونية.

في أعقاب هذه الأحداث صدر قانون Sarbanes Oxley بالولايات المتحدة الأمريكية الذي ركز على بعض الأمور كان من بينها ضرورة



كإحدى الركائز الأساسية لعملية الحوكمة، وتبلور هذا الاهتمام فيما يلي:

١- صدور قرار وزير التجارة رقم ٩٠٢ في ١٤١٤/١٢ بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة كإحدى آليات حوكمة الشركات.

٢- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني في المملكة وذلك في جمادى الآخرة ١٤٢٥، ليشكل الأساس المرجعي لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية في المملكة.

٣- صدور قرار مجلس الوزراء ٢٣٥ في ١٤٢٥/٨/٢٠ بتأسيس وحدات للمراقبة الداخلية في الوحدات الحكومية للقيام بمهام المراجعة الداخلية. وكان هذا القرار بداية لتبني العديد من الشركات والهيئات لتأسيس إدارات للمراجعة الداخلية بها.

٤- قيام هيئة السوق المالية السعودية بإصدار لائحة لحوكمة الشركات السعودية بموجب القرار رقم ١-٢١٢-٢٠٠٦ بتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١ هـ. كلائحة استرشادية وأصبحت ملزمة للشركات المساهمة المتداولة أسهمها بسوق الأسهم السعودية اعتباراً من تاريخ نشرها وأصبحت الشركات السعودية تفصح ضمن تقاريرها المالية السنوية عما حققته من لائحة الحوكمة.

٥- قيام الشركات المساهمة العامة العاملة بالمملكة بتأسيس إدارات للمراجعة الداخلية تعمل حالياً في إطار المعايير الدولية.

٦- صدور اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية والمؤسسات العامة والتي تلزم الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بضرورة إنشاء وحدات للمراجعة الداخلية بموجب قرار مجلس الوزراء المؤقر برقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦ هـ.

٧- تجاوزت المنظمات المهنية في المملكة (ممثلة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة) مع هذا الاتجاه بتنشيط الفكرة وتوصيلها إلى ذوي الاهتمام من الممارسين والمهنيين عن طريق عقد اللقاءات والندوات العلمية والدورات التدريبية لإعداد الكوادر المؤهلة للعمل بوحدات المراجعة الداخلية.

**حوكمة الشركات ودور المراجعة الداخلية:**

في عام ٢٠٠٢ ذكر معهد المراجعين الداخليين (IIA) أن عملية الحوكمة تتضمن مجموعة الإجراءات والأنشطة التي يتم تطبيقها عن طريق ممثلي الأطراف ذات الاهتمام بالمنشأة لمعرفة كيف تدير الإدارة عملية الرقابة والخطر.

وذكر أيضاً أن الحوكمة الفعالة تساعد على ضمان دقة التقارير المالية التي تقدمها

والممثلون الأساسيون للأطراف أصحاب المصالح بالمنشأة هم الأركان الأربعة الأساسية لعملية الحوكمة (لجنة المراجعة والإدارة والمراجع الخارجي والمراجعة الداخلية). الشكل رقم (١) يلخص نموذج الحوكمة الذي قدمه معهد المراجعين الداخليين. (بعض نماذج الحوكمة الأخرى التي قدمتها بعض الدراسات أضافت الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة (المنظمات المهنية) والجهات التنفيذية ضمن أركان الحوكمة).

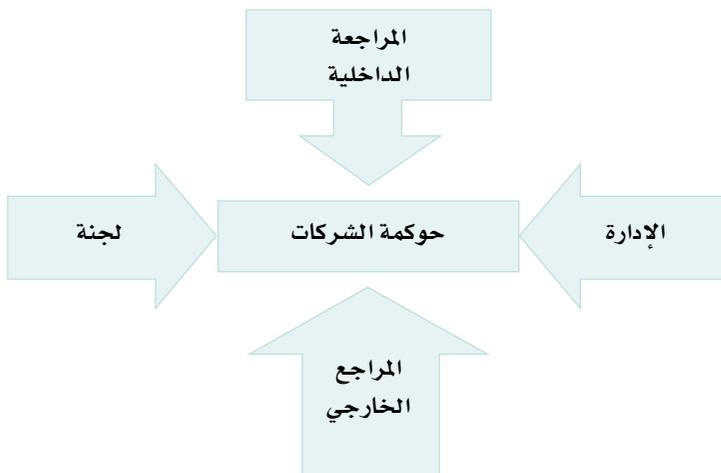
الإدارة (مثل التقرير عن نظام الرقابة الداخلية والتقارير المالية) وتساعد أيضاً على ضمان فعالية الرقابة الداخلية (Institute of Internal Auditors, 2003a).

وقد حدد المعهد أربعة أركان أساسية لعملية حوكمة الشركات هي المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجان المراجعة، والإدارة. وذكر المعهد أيضاً أن الأطراف ذات المصالح بالمنشأة تشمل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والعاملين والمقرضين وآخرين.

شكل رقم (١)

### نموذج حوكمة الشركات

كما قدمه معهد المراجعين الداخليين



وعلى الرغم من أن قانون Oxley لم يتناول بالتحديد دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات إلا أن التوسع في متطلبات الحوكمة المفروضة على لجان المراجعة والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة ترتب عليه زيادة دور المراجعة الداخلية.

فحسب متطلبات قانون Oxley في الفقرة رقم ٢٠٢ يجب على الإدارة أن تقر بفعالية الإجراءات الرقابية على الإفصاح. وفي الفقرة رقم ٤٠٤ يجب على الإدارة أن توثق وتقيم وتقرر عن مدى فعالية الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية، ويجب على المراجع الخارجي أن يقيم ويبيدي رايه عن تقدير الإدارة للرقابة الداخلية.

أما حسب الفقرة رقم ٢٠١ فيجب على لجنة المراجعة أن تؤسس برنامجاً يسمح بالتقرير عن المشاكل المالية المتوقعة، كما تتطلب الفقرة رقم ٤٠٦ الإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية.

هذه المتطلبات التي تضمنها قانون Oxley أدت إلى زيادة دور المراجعة الداخلية لكي تساعد الشركات على تحقيق المتطلبات السابقة. فلجنة المراجعة سوف تعتمد على نشاطات المراجعة الداخلية لكي تجعلها على علم دائم بما تتخذه الشركة من إجراءات لكي تحقق الالتزام بمتطلبات الفقرة رقم ٢٠٢ والفقرة رقم ٤٠٤، أيضاً الإدارة سوف تعتمد على المراجعة الداخلية للقيام باختبارات الرقابة تطبيقاً لمتطلبات الفقرة رقم ٤٠٤، كما أن المراجع الخارجي قد يعتمد على اختبارات الرقابة الداخلية التي تقوم بها المراجعة الداخلية عند تنفيذها لعملية المراجعة تطبيقاً للتوصية رقم ٢ (AS No.2 DPCAOB, 2004).

ولعل ما سبق هو ما دفع البعض إلى وصف المراجعة الداخلية بأنها النافذة التي يمكن من خلالها الإطلاع على الشركة ككل، كما ينظر إليها البعض الآخر على أنها عيون وأذان الإدارة.

**العلاقة بين المراجعة الداخلية والاطراف المسئولة عن عملية الحوكمة**

**العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي:**

على الرغم من أن العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي موجودة منذ زمن بعيد إلا أنها تلقى اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر تطبيقاً لمتطلبات الحوكمة. ففي البيئة المعاصرة أصبح دور كل منهما أكثر تنظيمًا والعلاقة بينهما أصبحت أكثر عمقاً.

فإذا كان أحدهم أهداف الحوكمة هو ضمان جودة التقارير المالية، فإن المراجعة الخارجية التي يقوم بها المراجعون الخارجيون سنوياً تركز أيضاً على تحقيق هذا الهدف.



جودة العلاقة بين لجنة المراجعة وأنشطة المراجعة الداخلية.

من الأمثلة على ذلك شروط التسجيل في بورصة نيويورك NYSE تتطلب أن تكون الشركة لديها أنشطة للمراجعة الداخلية، وأن أنشطة المراجعة الداخلية تتداخل مع لجنة المراجعة عن طريقة إمداد اللجنة بتقييم مستمر لعمليات إدارة الخطر بالشركة ونظام الرقابة الداخلية.

أيضاً معهد المراجعين الداخليين IIA اقترح أن تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجنة المراجعة (2-Practice Advisory 1110, IIA, 2003b) وأن تقدم المراجعة الداخلية معلومات ملائمة للجنة المراجعة (IIA, 2003b).

بالإضافة إلى ذلك لكي تتمكن المراجعة الداخلية من مساعدة لجنة المراجعة على القيام بمهامها فإن جودة العلاقة بينهما تتطلب توفير المناخ والبيئة الملائمة والدعم المناسب لكي تتمكن من القيام بأنشطتها المرتبطة بعملية الحوكمة مثل تقدير المخاطر وتقديم تأكيدات عن الرقابة الداخلية ومراجعة الالتزام.

فلجنة المراجعة الفعالة تحسن حالة المراجعة الداخلية وبالتالي تستطيع المراجعة الداخلية مساعدة لجنة المراجعة في التأكد من جودة عملية التقرير المالي التي تقوم بها الإدارة.

**العلاقة بين المراجعة الداخلية والإدارة**

أما فيما يتعلق بعلاقة المراجعة الداخلية بالإدارة فقد تضمنت شروط التسجيل في بورصة نيويورك NYSE ضرورة أن تكون الشركة لديها أنشطة للمراجعة الداخلية، وأن تتداخل أنشطة

أما عن علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية فإنه وفقاً لما تناولته المعايير المهنية فإن المراجعة الداخلية يمكن أن تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى العمل الذي ينفذه المراجع الخارجي، وكذلك الإجراءات التي يقوم بها لفهم الرقابة الداخلية للعميل وأيضاً عند تقدير الخطر وتجميع الأدلة.

في تنفيذ عملية المراجعة فإن المراجع الخارجي قد يعتمد على نتائج عمل المراجعة الداخلية في بعض الأمور التي نفذها قسم المراجعة أو يطلب مساعدة مباشرة من المراجعين الداخليين مثل تنفيذ بعض الأعمال المكتملة لعمله.

**العلاقة بين المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة:**

تاريخياً كان الدور الأساسي للجنة المراجعة هو مراقبة عملية التقرير المالي التي تقوم بها الإدارة، إلا أن هذا الدور امتد في الوقت الحاضر ليشمل ضمان جودة عملية الحوكمة من خلال التأكد من سلامة الرقابة الداخلية ومتابعة أنشطة المراجع الخارجي.

ولذلك أصبحت لجنة المراجعة أحد الأركان الأساسية لعملية الحوكمة. ولكي تؤدي لجنة المراجعة الدور المطلوب منها فإنها تعتمد بشكل كبير على أنشطة المراجعة الداخلية.

وبالطبع فإن اتساع دور لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى تعاظم العلاقة بينها وبين أنشطة المراجعة الداخلية.

وقد ألفت الإرشادات المهنية للحوكمة وكذلك المعايير والممارسات المهنية بالضوء على أهمية

المراجعة الداخلية مع الإدارة عن طريقة إمدادها بتقييم مستمر للمخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية. كما قدم معهد المراجعين الداخليين وصفاً للعلاقة المتوقعة بين المراجعة الداخلية والإدارة.

وقد تضمن هذا الوصف أن المراجعة الداخلية يجب أن تقدم تقارير دورية للإدارة العليا (المستول الأول) عن أنشطة الرقابة الداخلية والمقترحات اللازمة لتطويرها ومدى تناسب السلطة والمسئولية ومستوى الإنجاز مقارنة بالمخطط. هذه التقارير يجب أن تتضمن أيضاً عرض المخاطر ونظم الرقابة والقضايا المرتبطة بالحوكمة وأي أمور أخرى ضرورية أو تطلبها الإدارة (Performance Standard 2060. IIA, 2003b). بالإضافة إلى ما سبق فإن نطاق عمل المراجعة الداخلية سوف يمتد لمساعدة الإدارة في مقابلة أي متطلبات تنظيمية جديدة.

لكل ما سبق فإن المراجعة الداخلية تعتبر مصدر معلومات مهماً جداً للأطراف الثلاثة الأخرى المهتمة بعملية الحوكمة، بل هي عنصر أساسي مكمل لكل الأطراف المسؤولة عن عملية الحوكمة لكي يؤدي كل طرف دوره لتحقيق حوكمة فعالة ومفيدة لكل الأطراف المهتمة بالشركة.

ولكي تكون المراجعة الداخلية مفيدة للأطراف الأخرى يجب أن تكون الخدمات التي تؤديها على مستوى عالٍ من الجودة، إن ذلك يعني أن فعالية دور المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة سوف يتأثر إلى حد كبير بمستوى جودة الخدمات التي تؤديها للأطراف الثلاثة الأخرى. وبالتالي يكون السؤال المطروح الآن هو: ما هي العوامل المحددة لجودة أنشطة المراجعة الداخلية؟

**العوامل المؤثرة على جودة خدمات المراجعة الداخلية:**

أكدت جميع المعايير والتوصيات والإرشادات المهنية ذات الصلة التي تناولت جودة المراجعة الداخلية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٧ (انظر على سبيل المثال؛ SAS No.9 AICPA, 1975; AICPA 1997; SAS No.65 AICPA, 1991; PCAOB 2007a) أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في جودة المراجعة الداخلية، وكل عامل له معايير بناءً عليها تتحدد خصائص الجودة. العامل الأول هو المقدرة المهنية Competence، والعامل الثاني هو الموضوعية Objectivity، أما العامل الثالث فهو جودة تنفيذ المهام Quality of Work Performance.

كما أن المعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين وصفت جودة المراجعة الداخلية على

أنها تتوقف على الاستقلال والموضوعية والمقدرة المهنية للمراجعين الداخليين (IIA, 2003b; 2005b).

**المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين Competence.**

يفترض أن يتوافر لدى المراجعين الداخليين المعرفة والمهارات والمقدرة المهنية لإنجاز مسؤولياتهم الشخصية (IIA 2005b). وتتوقف المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين على عدة عوامل هي: المؤهلات العلمية، الشهادات المهنية، والتدريب، والخبرة، والمعرفة بعمليات الشركة وأخيراً حجم قسم المراجعة.

**الموضوعية Objectivity.** تعتبر الموضوعية من المتغيرات الهامة لتحديد مقدرة أنشطة المراجعة الداخلية على لعب دور فعال في تحقيق الحوكمة الجيدة للشركات والتأثير على جودة التقارير المالية للشركة. فكلما اتصفت أنشطة المراجعة الداخلية بالموضوعية كان لديها المقدرة على اكتشاف ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في التقارير المالية والحد منها.

أيضاً موضوعية المراجعة الداخلية سوف تجعل الإدارة غير قادرة على منع المراجعين الداخليين من العمل في المناطق التي تمارس فيها الإدارة التلاعب في التقارير المالية. وتتحدد درجة موضوعية قسم المراجعة الداخلية في أي شركة بناءً على معيارين أساسيين هما: الاستقلال التنظيمي (أي إلى من توجه تقارير المراجعة الداخلية) وعدم القيام بأعمال تنفيذية.

**جودة تنفيذ المهام Quality of Work Performance.**

العامل الثالث من العوامل المؤثرة على جودة أنشطة المراجعة الداخلية هو جودة تنفيذ المهام التي تقوم بها. فكلما اتسمت المهام التي تنفذها المراجعة الداخلية بمستوى عالٍ من الجودة زادت فعالية الدور الذي تلعبه أنشطة المراجعة



**كلما اتسمت مهام المراجعة**

**الداخلية بالجودة العالية**

**زادت فعالية دورها في**

**تحقيق الحوكمة الجيدة**

**للشركات**



الداخلية في تحقيق الحوكمة الجيدة للشركات. وتتوقف جودة تنفيذ المهام على عدة متغيرات أهمها التخطيط الجيد لعملية المراجعة، نطاق العمل المنفذ، وجود دليل للمراجعة الداخلية بالشركة، وجود نظام لرقابة جودة أداء المراجعة الداخلية بالشركة.

**العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية**

لدراسة العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية قام الكاتب بإجراء دراسة تطبيقية استخدم فيها ما حققته الشركات السعودية من متطلبات الحوكمة كمتغير تابع والعوامل المحددة لجودة أنشطة المراجعة الداخلية كمتغيرات مستقلة.

وبناءً على الدراسات السابقة ومعايير المراجعة الداخلية والخارجية ذات الصلة حدد الباحث عشرة متغيرات تساهم في تحديد مستوى جودة خدمات المراجعة الداخلية ويمكن قياسها هي: المؤهلات العلمية، الشهادات المهنية، التدريب، الخبرة العملية، المعرفة بعمليات الشركة، الاستقلال التنظيمي، عدم الاشتراك في الأعمال التنفيذية، وجود دليل للمراجعة الداخلية، وجود نظام لرقابة جودة خدمات المراجعة الداخلية، حجم قسم المراجعة الداخلية.

وقد طبقت الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات السعودية المساهمة المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية بلغ حجمها ٥٤ شركة.

وقد تم الحصول على المعلومات المطلوبة عن المتغير التابع من خلال التقارير المالية المنشورة عن شركات العينة على موقع تداول.

أما البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة فقد تم الحصول عليها عن طريق الاستبيانات التي تم توزيعها على مدراء المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة. وتم استخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد لقياس قوة العلاقة ومدى الارتباط بين المتغير التابع (ما حققته الشركة من متطلبات الحوكمة) وكل من المتغيرات المستقلة المذكورة آنفاً.

وقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين جودة عملية الحوكمة وجودة أنشطة المراجعة الداخلية. والمتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي هي بالترتيب حسب قوة التأثير الخبرة ثم الشهادات المهنية ثم المؤهلات العلمية. أما باقي المتغيرات المستقلة فليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع.



## تقنية التحري:

إن أكبر تغير شهدناه هو الاستخدام المتزايد للتقنية في عمليات التحري. فقد كانت الوسيلة التقليدية هي اللوحة الجدولية (Sacred Spreadsheet). إلا أن الحد الأقصى لعدد السجلات الذي يمكن أن تحمله اللوحة الجدولية المتوسطة يزيد عن ٦٥,٥٠٠- وأي جهاز يتم استخدامه لمعالجة هذا العدد من السجلات يحتاج إلى أن تتم تقويته بدرجة كبيرة. ويلاحظ أن ذلك يتغير مع ظهور النسخ الجديدة، على سبيل المثال، من برنامج مايكروسوفت أوفيس (Microsoft office)، وكذلك مع التزايد المتواصل في سرعة أجهزة المعالجة الخاصة بالحاسب. غير أن اللوحات الجدولية تشكل بيئة سلسة يمكن فيها لتغيير بسيط على صيغة واحدة أن تكون له تأثيرات هائلة على النتيجة النهائية. ويتضخم ذلك عند حدوث زيادة كبيرة بمجموعة البيانات، ويمكن أن يشكل ذلك مشكلة حقيقية بالنسبة لنزاهة المعلومات. إن الدخول إلى كامل قاعدة البيانات، بدلاً من اللجوء إلى «تقرير» جاهز لا يتضمن إلا الملخص، يسمح لنا باستخدام أساليب فنية متطورة وبرامج تخصصية لتقطيع وتجزئة المعلومات أو النظر إليها في أشكال مختلفة. ويمكن أن نسعى الآن لتحديد الحالات الشاذة المحتملة والإجابة على التساؤلات التي قد تنشأ، على سبيل المثال، بشأن إعادة تصنيف أرقام المبيعات. سوف تستمر مثل هذه التطورات في التقنية في فتح أسواق جديدة في مجالات أخرى للتحري.

## برنامج عمل خاص بالمستقبل:

حالياً نجد العديد من مكاتب المحاسبة القانونية تقوم بتوسيع نطاق عملها في المحاسبة القضائية من خلال التوظيف المباشر لمختصين. ومن المهم أن نرى الكيفية التي تتطور بها برامج العمل الخاصة بمكاتب المحاسبة القضائية فربما نرى في المستقبل تطوراً لمكاتب المحاسبة القضائية متعددة النظم توفر مجموعة من المهارات المهنية ضمن إطار عمل المجالات التخصصية للمهنة. إن التركيز وإمعان النظر في المستقبل ربما يصبح هاجساً للبعض، إلا أنه قد يكون من الأفضل لاي محاسب قضائي حقيقي مقاومة القيام بذلك والاعتماد بدلاً عن ذلك على الفطرة في التحري- على الأقل بالنسبة للمستقبل المنظور.

الأمريكي هو الرائد أيضاً في مجال المحاسبة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن قسم خدمات التثمين والمحاسبة القضائية بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يقدم للمحاسبين القانونيين الأدوات والموارد التي تساعدهم في خدمة عملائهم وتعزيز أعمالهم حيث إن المحاسبة القضائية لا تقتصر فقط على التثمين والتقنية. ويلاحظ أن موارد قسم الخدمات القضائية وخدمات التثمين، مثل سلسلة الندوات المقدمة على الشبكة عن ممارسة المحاسبة القضائية والإرشادات الإدارية لممارسة تثمين الأعمال، تركز على مساعدة المحاسبين القانونيين في تطوير أو توسيع خدمات المحاسبة القضائية وخدمات تثمين الأعمال التي يقدمونها لعملائهم. بالإضافة إلى ذلك، وضع المعهد منذ عدة سنوات معايير الخدمات الاستشارية، التي تطبق على عمليات المحاسبة القضائية.

وفي مايو ٢٠٠٨ وافق مجلس المعهد الأمريكي على إصدار شهادة تخصصية جديدة للمحاسبين القانونيين في مجال المحاسبة القضائية، وهي شهادة المحاسب المجاز في المحاسبة القضائية المالية (CFF) التي تجمع الخبرة التخصصية في مجال المحاسبة القضائية مع المعارف والمهارات الأساسية للمحاسبين القانونيين، مما يجعلهم من بين أكثر مستشاري الأعمال مصداقية. تنطوي شهادة المحاسب المجاز في المحاسبة القضائية المالية (CFF) على مهارات أساسية وتخصصية في المحاسبة القضائية يمكن للمحاسبين القانونيين الممارسين استخدامها في مجالات عديدة مثل: الإفلاس، الإعسار، وإعادة الهيكلة، تحليل المحاسبة القضائية بالحاسب، حسابات الأضرار الاقتصادية، قانون العائلة، منع واكتشاف عمليات الغش والرد عليها، تحريف القوائم المالية، والتثمين. ومع تطور المحاسبة القضائية من كونها إدارة ضمن مكاتب المحاسبة الكبرى إلى قطاع تخصصي قائم بذاته، يكون من الطبيعي والضروري تطوير نموذج تدريب لحاسب المحاسبة القضائية.

أصبحت المحاسبة القضائية حالياً مساراً مهنيًا قائمًا بذاته، ومع زيادة عدد المتخصصين يكون من اللازم أيضاً التطرق لموضوع المعايير من كافة الجهات ذات العلاقة، وهو الاتجاه الذي سيبقى مستمرًا.

ففي عمليات التقاضي، نجد أن دور شهادة المستشار أو الخبير قد تم تحديده جيداً، وتم تطبيق ذلك في مجالات عديدة يكون فيها تقييم الكم- مقدار أهمية وقيمة القضية- عنصراً أساسياً. فالمحاسبة القضائية تغطي مجالات عديدة مثل تعطل العمل، المسؤولية عن المنتج، الملكية الفكرية، الإخلال بالضمان أو الوكالة، والنزاعات بين المساهمين والشركاء.

وبسبب توسع هذا النطاق والرغبة في العمل تزايد عدد المحاسبين القضائيين. فالعديد من مكاتب المحاسبة تتطلع للحصول إلى هذا النوع من المحاسبين. ويمكن للعديد من هذه المكاتب أن تكمل حاجتها في هذا المجال من خلال استخدام خبراء من إدارات المراجعة، إلا أن هذا الحل لا يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل، خاصة وأن عقلية المراجعة تختلف كثيراً عن عقلية المحاسبة القضائية.

ومع تزايد أهمية المحاسبة القضائية- حيث يعود ذلك جزئياً لزيادة المشاكل المتعلقة بتضارب المصالح- أصبح البحث عن المحاسبين القضائيين أمراً مهماً بالنسبة لمكاتب المحاسبة الكبيرة والمتوسطة.

## تثمين الأعمال:

إن المحرك الرئيس لتثمين الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية كان في بدايته يتمثل في الجهات المسؤولة عن الضرائب والبحوث التي تقوم بها الجامعات. ومنذ ذلك الوقت تم تطويره خطوات أبعد، والآن نجد تثمين الأعمال قد أصبح ممارسة وصناعة. ومنذ عدة سنوات أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين معايير لتثمين الأعمال ساعدت كثيراً في تعريف تثمين الأعمال كجزء مكمل لصناعة المحاسبة، مع توفير التعليم المهني ومعايير الممارسة كركن أساسي لهذا النشاط. وقد أنشأ المعهد الأمريكي مدرسة لتثمين الأعمال تقدم دورات لتعريف بعملية التثمين، والبحوث والتحليل، أساليب السوق والدخل وغير ذلك. وتمنح المدرسة لقب مثن أعمال معتمد (ABV) مما يعزز من جودة خدمات التثمين التي يقدمها حاملو هذا اللقب ومما يزيد من تطور مهنة المحاسبة وتحسين المسارات المهنية لمثمني الأعمال المعتمدين، وترقية الخدمات التي يقدمها المحاسبون القانونيون في مجال التثمين والمحاسبة القضائية.

## المحاسبة القضائية:

إلى جانب تثمين الأعمال، فإن المعهد



## زمالة الهيئة تاج فوق رؤوس الحاصلين عليها

هناك من يقول أن «الصحة تاج فوق رؤوس الأصحاء»، وشهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA هي في تقديري تاج فوق رؤوس الحاصلين عليها. في الوقت الحاضر أصبحت كثير من المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى في القطاع الخاص تتطلب من موظفيها أو المتقدمين للوظيفة الحصول على شهادة زمالة الهيئة SOCPA وذلك لما تحظى بها من سمعة جيدة أمام المجتمع على المستوى المحلي والخليجي والدولي. وبلا شك هذه الشهادة تفتح لك باب الحصول على ترخيص مزاوله مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتقديم الخدمات المحاسبية والمراجعة والاستشارات المالية. دعوة خاصة إلى جميع حديثي التخرج في مجال المحاسبة والمالية للانضمام إلى هذه الأسرة لأن هذا التتويج لا يتحقق إلا بالحصول على شهادة الزمالة عن طريق اجتياز جميع مواد الزمالة الخمس. فالذي يسعى إلى تولي مراكز قيادية في المستقبل عليه خوض تجربة دخول اختبار زمالة الهيئة، فليس هناك مجال للتردد أو التهيّب في دخول هذا الاختبار لأن من يتهيّب صعود الجبال يعيش أبد الدهر بين الحفر.

وشكر خاص للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وجميع القائمين عليها على كل ما يبذلونه من جهود للرقى بمهنة المحاسبة وتطوير وتأهيل محاسبين ذوي كفاءة عالية قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل المهني.

من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية

للمحاسبين القانونيين SOCPA

**خالد بن أحمد الوهبي**

محاضر بمعهد الإدارة العامة

# التدريب والتقنية

المجلة العربية الأولى للمتخصصين  
والدارسين والعاملين في مجالات:

- التدريب والتطوير الوظيفي.
- التعليم والتدريب التقني.
- إدارة وتنمية الموارد البشرية.
- اقتصاديات العمل والعمال.
- السلوك الإداري والتنظيمي.
- التنمية والتطوير الذاتي.
- تقنيات التعليم والتدريب.

**مفتاحك إلى عالم التدريب والتطوير والتقنية**  
**تصدر عن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني**

# الكونجرس الأمريكي يجيز مسودة قانون الإصلاح المالي



وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٣/٧/٢٠١٠م على مسودة قانون الإصلاح المالي التي سوف تصبح قانوناً سارياً بعد توقيع الرئيس الأمريكي.

إن هذا القانون المسمى (Dodd- Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act) والذي سبق أن وافق عليه مجلس النواب بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٠م، سوف تنتج عنه نظم جديدة للشركات التي تقدم الاعتمادات المالية للعملاء، وهو يعفي الشركات العامة الصغيرة من متطلبات القسم (٤٠٤) ب من قانون ساربينز - أوكسلي، ويخضع مراجعو السماسرة والوسطاء (Broker - Dealers) لنظام مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB)، ويغير متطلبات التسجيل بالنسبة لمستشاري الاستثمار. وقد نجحت مهنة المحاسبة في الدفاع عن المحاسبين القانونيين واستبعادهم، فيما يتعلق بممارسة نشاطاتهم المعتادة، من الخضوع للمكتب الجديد الخاص بالحماية المالية للعملاء.

وفيما يلي نورد ملخصاً للنقاط البارزة لهذا التشريع التي تهم المحاسبين القانونيين:

• مجلس مراقبة الاستقرار المالي Financial Stability Oversight Council :-

يتضمن هذا التشريع إنشاء جهة تنظيمية جديدة لمواجهة المخاطر النظامية تسمى «مجلس مراقبة الاستقرار المالي» يرأس هذا المجلس وزير الخزانة وتتكون عضويته من رؤساء الوكالات التنظيمية، يشمل ذلك رؤساء الاحتياطي الفدرالي، الهيئة الفدرالية لتأمين الودائع، وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ضمن أعضاء آخرين. سوف يقوم المجلس بتحديد أي شركة، منتج أو نشاط يمكن أن يحدث تهديداً للنظام المالي. وسوف يقوم الاحتياطي الفدرالي بالإشراف على الشركات التي يحددها المجلس، وتقوم الهيئة الفدرالية لتأمين الودائع بتنفيذ التعليمات الصادرة من المجلس بإفقال المنشآت الكبيرة بموجب تفويض نظامي جديد للتصفية. وسيكون أيضاً للمجلس، من خلال الاحتياطي الفدرالي، صلاحية إيقاف

أو الخدمات الأخرى التي تخضع للصلاحية النظامية لمجالس المحاسبة بالولايات. كما استبعدت من صلاحية المكتب أيضاً الخدمات الأخرى «العرضية» بالنسبة للنشاطات المحاسبية المعتادة، طالما أن تقديمها لا يتم على نحو منفصل من هذه النشاطات المحاسبية المعتادة وطالما أنها تقدم للعملاء الذين تقدم لهم في العادة الخدمات المحاسبية المعتادة. أما مقدمو قروض الاسترداد الضريبي (Refund Anticipation Loan Providers) فإنهم غير معفيين من هذا النظام.

• الإعضاء من متطلبات القسم ٤٠٤ (ب)

من قانون ساربينز- أوكسلي

تضمن القانون تعديلاً بقانون ساربينز- أوكسلي ليشمل الإعضاء على نحو ثابت من متطلبات القسم ٤٠٤ (ب) بالنسبة للشركات التي تقل قيمة أسهمها عن ٧٥ مليون دولار، وهو ما كان يتم تطبيقه بأمر مؤقت من قبل هيئة تداول الأوراق المالية (SEC). كما يطلب القانون من هيئة تداول الأوراق المالية إجراء دراسة في حدود تسعة أشهر بغرض تضمين

الشركات الكبيرة، طلب زيادة الاحتياطات، أو نقض الأحكام التي تضعها الجهة التنظيمية الجديدة الأخرى- مكتب الحماية المالية للعمل - من خلال موافقة ثلثي الأعضاء.

• مكتب الحماية المالية للعميل Consumer Financial Protection Bureau:

إن هذا المكتب يجمع غالبية النظم الفدرالية للخدمات المالية التي تقدم للعملاء ويشغل مقعد مكتب مراقبة الادخار Office of Thrift Supervision بمجلس الهيئة الفدرالية لتأمين الودائع FDIC board. وسوف يخضع للقوانين الجديدة كافة مقدمي الائتمان، ويشمل ذلك مقدمي القروض المؤمنة برهن، مقدمي القروض المرتبطة بيوم محدد للدفع، الشركات المالية الأخرى غير المصرفية، والبنوك واتحادات الائتمان التي تزيد أصولها عن ١٠ بلايين دولار.

وقد استبعد من صلاحية هذا المكتب المحاسبون القانونيون الذين يقدمون النشاطات المحاسبية المعتادة، ويشمل ذلك تقديم خدمات المحاسبة، الضريبة، الخدمات الاستشارية

القانون تشريعاً عن الكيفية التي يمكن من خلالها تخفيض تكلفة الالتزام بالقسم ٤٠٤ (ب) من قانون ساربنز- أوكسلي بالنسبة للشركات التي تكون قيمة أسهمها بين ٧٥ مليون دولار و ٢٥٠ مليون دولار. سوف تنظر الدراسة في تحديد إن كانت هناك أي طريقة من الطرق المنطوية على تخفيض تكلفة الالتزام، أو حتى الإعفاء الكامل منه، يمكن أن تشجع الشركات على التسجيل بالبورصات.

• مراجعو شركات السماسرة (broker dealers) (-)

يتضمن هذا القانون تعديلاً بقانون ساربنز- أوكسلي بحيث يتطلب من مراجعي كافة شركات السماسرة (broker dealers) - التسجيل بمجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) وإعطاء هذا المجلس صلاحية وضع الأحكام التي تتطلب وجود برنامج فحص لأولئك المراجعين. غير أن القانون سمح لمجلس مراقبة محاسبة الشركات، عند إعداد أحكام الفحص، التمييز بين فئات السماسرة وإعفاء البعض، مثل الوسطاء الماليين الذين لا يرتبطون بعمليات مخالصة أو نقل أو حفظ أصول العميل. وقد أحدث القانون توافقاً بين التسجيل والفحص بحيث إن أي مراجعين لا يخضعون لأحكام الفحص لن يكونوا مطلوبين بعد ذلك للتسجيل لدى مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة.

• معايير المحاسبة Accounting standards

أوكل القانون لمجلس مراقبة الاستقرار المالي مهمة مراقبة المقترحات والتطورات التنظيمية المالية المحلية والدولية، ويشمل ذلك المواضيع المتعلقة بعمليات التأمين وخدمات المحاسبة، وعليه أن يخطر الكونجرس ويقدم له التوصيات فيما يتعلق بالجوانب التي تعزز النزاهة، والفعالية، والقدرة التنافسية واستقرار الأسواق المالية الأمريكية. ويمكن للمجلس تقديم ملاحظاته لهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ولأي جهة تتولى وضع المعايير وذلك فيما يتعلق بأي مبادئ، معايير أو إجراءات محاسبية قائمة أو مقترحة.

• مستشارو الاستثمار المسجلون

Registered investment advisers حالياً، يتطلب قانون مستشاري الاستثمار الصادر عام ١٩٤٠م من مستشاري الاستثمار الذين يزيد إجمالي القيمة السوقية للاستثمارات التي يديرونها عن

٢٠ مليون دولار، التسجيل لدى هيئة تداول الأوراق المالية (SEC). والمستشارون الذين تكون إجمالي القيمة السوقية للاستثمارات التي يديرونها بين ٢٥ مليون دولار و ٢٠ مليون دولار يحق لهم الاختيار بين التسجيل أو عدمه لدى الهيئة المذكورة. والقانون الحالي رفع حد البداية للتسجيل إلى «١٠٠ مليون دولار» مما أدى إلى تحويل ٤٠٠٠ مستشار من بين عدد إجمالي قدر ١١٥٠٠ مسجل لدى هيئة تداول الأوراق المالية، إلى التسجيل بالولايات.

غير أن القانون يتضمن استثناءات معينة بالنسبة لهذا المتطلب. فمثلاً، إذا كان المستشار يمكنه، نتيجة لهذا القرار، التسجيل بخمس عشرة ولاية أو أكثر فإن القانون الجديد يتيح له خيار التسجيل بدلاً عن ذلك بهيئة تداول الأوراق المالية (SEC).

• تشجيع ومؤازرة الغش بالأوراق المالية

Aiding and abetting securities fraud نسبة لأن هذا القانون يخفض المعيار القانوني من مستوى «العلم بالشيء» إلى مستوى «العلم أو عدم الاكتراث»، فإنه يجعل من السهل لهيئة تداول الأوراق المالية أن تلاحق قضائياً الأشخاص الذين يشجعون أو يؤازرون مرتكبي عمليات الغش بالأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية الصادر عام ١٩٣٢، وقانون البورصات الصادر عام ١٩٣٤، وقانون مستشاري الاستثمار الصادر عام ١٩٤٠. وقد تمكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وجمعيات المحاسبين بالولايات من التأثير بنجاح على الأعضاء التشريعيين لاستبعاد أي تعديلات على القانون تؤدي إلى مزيد من الأعباء على المحاسبين القانونيين، مما كان سيفتح الباب أمام محامي العملاء لاستخدام حق تقديم الدعاوى لأطراف خاصة.

• مستشارو الصناديق الخاصة

Advisers to private funds ألغى القانون الجديد استثناء مستشاري الصناديق الخاصة من التسجيل حسب ما هو وارد بقانون مستشاري الاستثمار الصادر عام ١٩٤٠، مما ينتج عنه زيادة في عدد المستشارين الذين يلزم تسجيلهم لدى هيئة تداول الأوراق المالية (SEC). ويبقى مستشارو صناديق رأس المال ذي المخاطرة معفيين من التسجيل، وكذلك الحال لمستشاري الصناديق الخاصة إذا كان الواحد منهم يعمل فقط كمستشار للصناديق الخاصة وإن إجمالي القيمة السوقية للاستثمارات التي يديرها أقل

من ١٥٠ مليون دولار. كما تضمن القانون الجديد تعديل قانون مستشاري الاستثمار ليستبعد بالتحديد «مكاتب العائلة» من التسجيل كمستشار استثمار.

• مكافأة المديرين التنفيذيين

Executive compensation يتطلب القانون الجديد تصويتاً غير ملزم من قبل المساهمين بالنسبة لتعويضات المديرين التنفيذيين. فالتعويض المقدم بناء على قوائم مالية تم إعادة إعدادها، يجب أن يتم استرجاعه بالنسبة للسنوات الثلاث التي تسبق عملية إعادة الإعداد بمبلغ يساوي مقدار الزيادة عما كان سيتم دفعه بمقتضى النتائج التي أعيد بيانها (in an amount equal to the excess of what would have been paid under the restated results) - وستقوم البورصات بإنفاذ سياسات التعويض.

ويقول المدير الفني بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أن ذلك قد يعزز تركيز الإدارة على دقة العمليات المحاسبية، ولكن في النهاية ربما نجد أن لجان التعويض لا تزال تضع المكافأة حسب تقدير المجلس. ربما تحتاج الشركات إلى مراجعة عقود التعويض الحالية.

ويتطلب القانون من مديري لجان التعويض أن يكونوا مستقلين عن الشركة وإدارتها، ويتطلب إفصاحات جديدة فيما يتعلق بالتعويض.

• الإفصاح عن شكل وظيفتي

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي Chairman and CEO structure disclosure

يتطلب القانون من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) أن تقوم، في حدود ١٨٠ يوماً من تاريخ سن القانون، بإصدار الأحكام التي تتطلب من الشركات أن تفصح ببيان التفويض (the proxy statement) عن الأسباب التي دعته لفصل أو جمع وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

• مكتب الإشراف على الادخار Office of Thrift Supervision

سيتم إلغاء مكتب الإشراف على الادخار الذي يتولى حالياً تنظيم المؤسسات المالية للادخار والقروض. وبموجب الإجراءات الإصلاحية الجديدة فإن تنظيم هذه المؤسسات سوف يخضع لمكتب مراقب العملة Office of the Comptroller of the Currency، الذي يقوم أيضاً بتنظيم البنوك الفدرالية.

## مجلس معايير المحاسبة الدولية:

# تحسينات على معايير الدخل الشامل الآخر

في مجموعات على أساس إن كان سيتم في النهاية إعادة «تدويرها» داخل قسم الأرباح والخسائر بقائمة الدخل.

وقد أشار السيد / ديفيد تويدي رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أنهم قد أصدروا خلال فترة قريبة العديد من المقترحات التي توسع استخدام الدخل الشامل الآخر. لذلك جاءت هذه المعلومات واضحة ومنظمة. وإذا تم تبني هذه المقترحات فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ المحاسبة الأمريكية في جانب مهم من القوائم المالية. ويمكن الاطلاع على المشروع المقترح بموقع المجلس [www.isab.org](http://www.isab.org)



اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إجراء تغييرات على المعايير الخاصة بعرض بنود الدخل الشامل الآخر (Other Comprehensive Income). وقد تم تطوير المقترح بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الذي يسعى أيضاً للحصول على ملاحظات بشأن التغييرات المقترحة على عرض الدخل الشامل الآخر كجزء من مقترحاته الأخيرة الخاصة بالأدوات المالية.

يتطلب المقترح من المنشآت عرض أرباحها أو خسائرها والدخل الشامل الآخر في أقسام منفصلة من قائمة مستمرة. ويقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً تصنيف بنود الدخل الشامل الآخر

## .. ويصدر مقترحاً لإجراء تعديلات على متطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة

في الملاحظات التي يتم استلامها بشأن المشروعين وذلك مع استمرار مناقشتهم بشأن قياس القيمة العادلة بعد انتهاء فترتي مشروعَي المعيارين.

وقد ذكر المدير الفني لمجلس معايير المحاسبة المالية إن مذكرة التفاهم الموقعة بين المجلسين بينت أنهما يهدفان إلى إحداث تطور وتوافق في متطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة. ونتيجة لذلك فإن التحديث المقترح يتضمن أفكار المجلسين بشأن الكيفية التي يمكن أن يتم بها تحقيق هذا الهدف، وهما يطلبان من ذوي الاهتمام والاختصاص تقديم الملاحظات بشأن التعديلات المقترحة وتحديد إن كانوا يوافقون على أنها تحقق الهدف المنشود. ويمكن الاطلاع على مشروع المعيار بالموقع ([www.fasb.org](http://www.fasb.org)).

عليها والمعايير الدولية للتقارير المالية وأن تكون لهما نفس المتطلبات فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة (باستثناء الاختلافات البسيطة في الأسلوب والصيغة). إن التعديلات الواردة بالتحديث المقترح تنطبق على كافة المنشآت المقدمة للتقارير التي مطلوب منها أو مسموح لها بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات أو الأدوات المصنفة ضمن حقوق المساهمين بالقوائم المالية.

ويصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مقترحاً للإفصاح عن تحليل الشك في القياس بالنسبة لقياسات القيمة العادلة، وهو مشابه لمتطلب الإفصاح الوارد بهذا التحديث المقترح. وسوف ينظر المجلسان على نحو مشترك

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مشروع معيار (تحديث) يقصد منه تطوير متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة بمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها (GAAP) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs). يتضمن التحديث المقترح تعديلات يعتقد المجلس بأنها سوف تؤدي إلى تحسين المقارنة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المعروضة والمفصّل عنها بالقوائم المالية المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها (GAAP) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs). وجاءت هذه التعديلات المقترحة نتيجة للجهود المبذولة من المجلسين للتأكد من أن القيمة العادلة يكون لها نفس المعنى بمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف



## بشكل مفاجئ

# رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB يتقاعد من منصبه

بالمجلس روبرت هيرز بشكل مفاجئ تقاعده من رئاسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB. في حين أن أسباب رحيله لا تزال غير واضحة، فقد تعرض هيرز، الذي كان من المقرر أن ينتحى في عام ٢٠١٢، لضغوط كبيرة من البنوك للتخلي عن الإصلاحات التي تبناها في مجال محاسبة المشتقات المالية. وستخلفه عضو المجلس ليزلي سيدمان في رئاسة المجلس في حين تم تعيين المدير الفني

بالمجلس روبرت هيرز بشكل مفاجئ تقاعده من رئاسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB. في حين أن أسباب رحيله لا تزال غير واضحة، فقد تعرض هيرز، الذي كان من المقرر أن ينتحى في عام ٢٠١٢، لضغوط كبيرة من البنوك للتخلي عن الإصلاحات التي تبناها في مجال محاسبة المشتقات المالية. وستخلفه عضو المجلس ليزلي سيدمان في رئاسة المجلس في حين تم تعيين المدير الفني

## يقترح معايير لتوفير أدلة عالية المستوى لإثبات تأكيدات المراجعة

الأجلة، القروض أو المعاملات الأخرى». أما المستحقات الجارية فلا تحتاج إلى أن يتم تأكيدها إلا إذا نشأت «من بيع سلع أو خدمات خلال المسار الطبيعي للعمل». سوف يتطلب المقتراح أيضاً إجراءات تأكيد لمقابلة المخاطر الكبيرة الناشئة من أنواع أخرى من المعاملات أو الترتيبات مع أطراف ثالثة، إذا كان من الممكن للتأكيد معالجة الإثباتات ذات العلاقة بدرجة كافية. ويتضمن المقتراح متطلباً جديداً لتأكيد المبالغ النقدية المحتجزة لدى المؤسسات المالية. ويقول المجلس أن هنالك حسابات مصرفية وهمية ظهرت في العديد من عمليات الغش المفضوحة.

• أنه يقر بانتشار الاتصالات الإلكترونية، حفظ السجلات إلكترونياً والإنترنت. كما أنه يعكس المعدل المتزايد الذي يكره به المحاسبون على التأكيد تضمنين بعض الأمور القانونية مثل إخلاء المسؤولية، وضع القيود، والأنماط القانونية الأخرى.

• سوف يتضمن المقتراح ويأخذ في الاعتبار على نحو أكثر وضوحاً، مخاطر حدوث أخطاء أو غش في عملية اختيار، تصميم أو تخطيط إجراءات التأكيد. وبتركيزه على مخاطر الغش ومخاطر وجود بيانات خاطئة، يكون هذا المقتراح متسقاً مع الأسلوب المتبع في معايير تقييم المخاطر التي سيتم النظر فيها نهائياً في أواخر هذا الصيف.

يتطلب المقتراح من المراجع أيضاً، تقييم تأثير الامتناع عن إبداء الرأي واستخدام اللغة الحصرية على موثوقية إجابة التأكيد.

طلب مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) تقديم ملاحظات على معيار مقترح للمراجعة يقول المجلس بأنه سوف يؤدي إلى تحديث وتوسيع المتطلبات المتعلقة باستخدام المراجع للتأكدات (Confirmations) التي تتطلب درجة عالية من الإثبات. وقد أشار رئيس المجلس المكلف إلى أن المقتراح الجديد يهدف إلى تحديث معيار التأكيد الحالي، المعيار رقم ٢٣٠ (عملية التأكيد)، وإلى تقوية متطلبات التأكيد لتوفير حماية أفضل للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية المراجعة.

وقد تم تطوير المقتراح اعتماداً على الملاحظات التي تم الحصول عليها بخصوص النشرة التي أصدرها المجلس في أبريل ٢٠٠٩ تحت عنوان «التعديلات التي يمكن إجراؤها بمعيار مجلس المراقبة الخاص بتأكيدات المراجعة» وكذلك من خلال المناقشات العامة التي أجرتها المجموعة الاستشارية التابعة للمجلس. كما أن المجلس أخذ في الاعتبار أيضاً معيار المراجعة الدولي رقم ٥٠٥ (التأكدات الخارجية)، الصادر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، وكذلك معيار المراجعة المقترح من مجلس معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي (التأكدات الخارجية).

إن التعديلات التي يتضمنها المقتراح تقع في ثلاث فئات:-  
• سوف يكون مطلوباً من المراجعين تأكيد تشكيلة أوسع من الحسابات التي تمثل أموالاً مملوكة للشركة، بما في ذلك الذمم المدينة «من المبيعات



### مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد:

## يصدر مشروع معيار يتعلق باستخدام أعمال المراجعين الداخليين

أعدتها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد فإن المذكرة التوضيحية لمشروع المعيار تبين الأسلوب الذي يتم اتباعه لتحليل فوائد وتأثيرات مقترحات المجلس. ويوفر هذا الأسلوب وسائل منظمة وشفافة لتوصيل تأثيرات المقترحات لأصحاب المصلحة.

ويقول جيمس قنن المدير الفني للمجلس، أن فهم فوائد وتأثيرات التغييرات المقترحة يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية تطوير معايير ذات جودة عالية. إن ذلك يساعد في توصيل المعلومات للمجلس ودمج تحليل الفوائد والتأثيرات بدرجة أبعده، داخل عملية وضع المعايير.

وقد تم تضمين الأمور التي يرغب المجلس في التعليق عليها من قبل أصحاب المصلحة بالمذكرة التوضيحية لمشروع المعيار. ويمكن الاطلاع على مشروع المعيار بالموقع ([www.iaasb.org](http://www.iaasb.org)) على موقع ([www.iaasb.org/Exposure\\_draft.php](http://www.iaasb.org/Exposure_draft.php)).

بالمعيار رقم ٢١٥ - تحديد وتقويم مخاطر البيانات المهمة الخاطئة من خلال فهم المنشأة وبيئتها.

ويقول البروفيسور أرنولد اسكيلدر، رئيس المجلس أن معايير وممارسات المراجعة الداخلية مستمرة في التطور، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين المراجعين الخارجيين والداخليين. وعليه فإن التأكد من أن ممارسات المراجعة على المستوى الدولي تأخذ في الاعتبار مثل هذه التغييرات يعد أمراً مفيداً للمراجعين وللجهات التي تقوم بإعداد البيانات المالية على حد سواء. وسوف يصبح المراجعون الخارجيون، نتيجة للتعديل الذي أجريناه على معيار المراجعة رقم ٦١٠، أفضل جاهزية لتقييم الفرص الممكنة لتحديد أفضل الطرق للتنسيق مع المراجعين الداخليين.

تحليل فوائد وتأثيرات المقترحات بالإضافة إلى المقترحات الرئيسية التي

إدراكاً للتطورات التي حدثت ببيئة المراجعة الداخلية والعلاقة المتطورة بين المراجعين الداخليين والخارجيين، أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC مشروع معيار مقترح يتناول مسؤوليات المراجع الخارجي المتعلقة باستخدام أعمال المراجعين الداخليين خلال عملية المراجعة.

إن معيار المراجعة المقترح (رقم ٦١٠)، استخدام أعمال المراجعين الداخليين، يهدف إلى تعزيز أداء المراجع الخارجي من خلال توفير إطار أقوى لتقييم الأعمال والخدمات المساعدة التي يوفرها المراجعون الداخليون بالمنشأة وتقييم إمكانية استخدام تلك الأعمال والخدمات من قبل المراجع الخارجي. كما تم أيضاً اقتراح تعزيزات ذات علاقة بالأمور التي يلزم أن يراعيها المراجع الخارجي بالنسبة لوظيفة المراجعة الداخلية

# دراسة حديثة عن لجنة كوسو: التقارير المالية المنطوية على الغش تقود إلى نتائج سلبية بالنسبة للمستثمرين والمسؤولين التنفيذيين

أعدت لجنة «كوسو» (COSO) دراسة تحت مسمى (التقارير المالية المنطوية على الغش ١٩٩٨-٢٠٠٧ - تحليل لشركات المساهمة) تضمنت التقارير المالية خلال الفترة من يناير ١٩٩٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٧ التي خضعت للتحقيق والتحري من قبل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC). تعتبر هذه الدراسة استمراراً وتحديثاً لدراسة سابقة أصدرتها اللجنة عام ١٩٩٩ تغطي الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٧.

ويلاحظ أن الجهود التنظيمية التي جرت حديثاً بالنسبة لنظام الحوكمة قد قللت من الاختلافات في مواصفات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة. ❖ يلاحظ أن ٢٦٪ من الشركات المتورطة في عمليات الغش قد غيرت مراجعها خلال فترة الفحص، مقارنة بنسبة ١٢٪ فقط بالنسبة للشركات التي لم تتعرض لعمليات الغش. ولما كان عدد حالات الغش التي جرى فحصها في هذه الدراسة يعد صغيراً وان الفترة التي تغطيها الدراسة تشمل فترة زمنية تلت صدور قانون ساربنز- اوكسلي عام ٢٠٠٢م، لذلك يكون من الضروري إجراء مزيد من الدراسات بعد مرور فترة مناسبة لتغطية فترة زمنية تقع بكاملها بعد صدور قانون ساربنز- اوكسلي، ويمكن بالتالي التأكد من فعالية هذا القانون في تقليل حالات الغش التي تطوي عليها التقارير المالية.

وسوف تكون نتائج هذه الدراسة مفيدة للمستثمرين، والجهات التنظيمية، وأسواق تبادل الأوراق المالية، ومجالس إدارة الشركات، والمراجعين الخارجيين، وأصحاب المصلحة الآخرين خلال سعيهم المتواصل لمنع واكتشاف التقارير المالية المنطوية على الغش.

لجنة «كوسو» لرعاية مزيد من البحوث المتعلقة بمثل هذه التقارير المالية ولتطوير مزيد من الإرشادات المتعلقة بالرقابة الداخلية التي يمكن أن تساعد الجهات التي تتولى إعداد التقارير المالية في أداء هذه المهمة على الوجه الأكمل. وقد غطت الدراسة ما يقارب ٣٥٠ حالة من حالات الغش المحاسبي التي استقصتها هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية. ومن بين النتائج التي تم الوصول إليه نذكر:

❖ أن عمليات الغش المالي تستهدف الشركات من كافة الأحجام، وقد كان متوسط أصول وإيرادات هذه الشركات يقل قليلاً عن ١٠٠ مليون دولار.

❖ كان متوسط المبالغ الناتجة من عمليات الغش يعادل ١٢,١ مليون دولار. وهناك أكثر من ٣٠ حالة من حالات الغش كل منها يتضمن بيانات كاذبة أو اختلاسات بمعدل ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر.

❖ لا يوجد اختلاف مهم بين الشركات التي تعرضت للغش التي لم تتعرض له فيما يتعلق بالمواصفات التي يلزم مراعاتها بالنسبة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة من حيث، الحجم، ومعدل تكرار الاجتماعات، والتشكيل أو الخبرة.

لقد تم تشكيل لجنة «كوسو» عام ١٩٨٥ ك لجنة طوعية تابعة للقطاع الخاص مكرسة لتحسين أداء المؤسسات وتطوير نظم الحوكمة من خلال الرقابة الداخلية الفعالة، وإدارة المخاطر، ومنع عمليات الغش. وقد شارك في تأسيسها كل من معهد المحاسبين الإداريين، جمعية المحاسبة الأمريكية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، المنتدى الدولي لكبار المديرين التنفيذيين الماليين، ومعهد المراجعين الداخليين.

وقد أظهرت الدراسة أن الشركات التي تورطت في عمليات الغش هي، في أحيان كثيرة، شركات تعرضت للإفلاس، أو للاستبعاد من سوق الأوراق المالية أو لبيع أصولها المهمة. ويلاحظ، بالنسبة لهذه الشركات، أنه في تسعة من بين كل عشر حالات وجهت هيئة تداول الأوراق المالية الاتهام بالاسم لمدراءها التنفيذيين و/ أو الماليين بالتورط في عمليات الغش. وقد أشار رئيس لجنة «كوسو» خلال تعليق له بشأن نتائج الدراسة إلى أنه من الضروري لكافة الأطراف المرتبطة بإعداد التقارير المالية أن تستمر في التركيز والبحث عن الطرق الملائمة لمنع واكتشاف التقارير المالية المنطوية على الغش. وتخطط



عدالة  
وشفافية



كفاءة



قيادة



إبداع



تقنية  
فعالة

## جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

[www.jacpa.org.jo](http://www.jacpa.org.jo)



تأسست جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين سنة ١٩٨٧، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. وللجمعية هيئة عامة تتألف من المحاسبين القانونيين المزاويلين للمهنة ويقدر عددهم بحوالي (٥٠٠) عضو. وتتمثل أهداف الجمعية في رعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها وتشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة، والمساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة. والتعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المحلية والعربية والدولية. هنالك لجان مؤلفة في الجمعية من الأعضاء لمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه وهي:

- ١- اللجنة الفنية.
- ٢- لجنة التدريب والتعليم المستمر.
- ٣- اللجنة القانونية.
- ٤- لجنة العضوية.
- ٥- لجنة العلاقات الخارجية.
- ٦- لجنة العلاقات الداخلية.
- ٧- اللجنة المالية.
- ٨- لجنة السلوك المهني.
- ٩- لجنة التفتيش.
- ١٠- لجنة البنك المركزي.
- ١١- لجنة ضريبة الدخل.
- ١٢- اللجنة الإعلامية.

## معهد المحاسبة الكوري

The Korea Accounting Standards Board (KASB)

[www.eng.kasb.or.kr](http://www.eng.kasb.or.kr)



مجلس معايير المحاسبة الكوري الجنوبي هو هيئة خاصة مستقلة تقوم بوضع المعايير المحاسبية التي تحكم بحياضية وموضوعية في عمليات التدقيق الخارجي للشركات. كما يقوم المجلس بعمل التفسيرات اللازمة وتقديم المشورة الفنية وفق قانون المراجعة الخارجية لحسابات الشركات. يتشكل المجلس في عضويته من ممثلين من مستخدمي القوائم المالية ومعيديها بالإضافة إلى مراجعي الحسابات والأكاديميين.

أصدر المجلس في نهاية عام ٢٠٠٧م معايير المحاسبة المتوافقة مع المعايير الدولية وهي ما أسماها K-IFRS، وقد ترتب على ذلك اعتبار كوريا كواحدة من البلدان التي تطبق بشكل كامل معايير المحاسبة الدولية.

## معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين

The South African Institute of Chartered Accountants

[www.saica.co.za](http://www.saica.co.za) 



معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين هو هيئة غير هادفة للربح لدعم مهنة المحاسبة في جنوب إفريقيا. يقوم المعهد بمنح شهادة الزمالة CA(SA) وهي الشهادة اللازم الحصول عليها لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية في جنوب إفريقيا. بلغ عدد الأعضاء في المعهد بنهاية عام ٢٠٠٩ م حوالي ٢٩ ألف عضواً منهم ٢٤٪ يزاولون مهنة المحاسبة القانونية في حين يعمل الباقي في قطاعات الأعمال الأخرى. للمعهد عدة مكاتب إقليمية في جميع أنحاء جنوب إفريقيا وفي المملكة المتحدة وأستراليا.

## مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي

International Accounting Education Standards Board

[www.ar.ifac.org/Education](http://www.ar.ifac.org/Education) 



مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IAESB) هو أحد المجالس التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). يقوم مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي بتطوير دليل إرشادي لتحسين معايير التعليم المحاسبي على نطاق العالم ويركز على نقطتين أساسيتين:  
- العناصر الأساسية لإجازة المؤهل، والتي تتضمن التعليم والخبرة العملية واختبارات الكفاءة المهنية.

• طبيعة وحجم التكوين المهني المستمر الذي يحتاجه المحاسبون.  
يقوم مجلس مراقبة المصلحة العامة Public Interest Oversight Board في الاتحاد الدولي للمحاسبين بالإشراف على أعمال هذا المجلس. يتبع المجلس IAESB طريقة إجرائية دقيقة due process في تطوير إصداراته، ويتم تلقي الملاحظات من المجموعة الاستشارية Consultative Advisory Group التابعة للمجلس IAESB ومن الهيئات المنتمة لعضوية الاتحاد وأعضائها ومن الجمهور عموماً. يتم عرض مسودات الإصدارات المقترحة بموقع المجلس على الشبكة ويتم توزيعها بشكل واسع لتلقي ملاحظات الجمهور.

## خاص لأصحاب المهن المالية والمحاسبية

## وصفات غذائية للذكاء والتركيز

## د. حسن فكري منصور

استشاري التغذية العلاجية

هناك بعض المهن التي تتطلب من الممارسين لها استثمار كل وسيلة تعينهم على التركيز والفهم، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر المهن المالية والمحاسبية التي تتطلب الكثير من الجهد الذهني والتركيز. ورغم عدم التوصل حتى الآن إلى كبسولة سحرية ترفع من معدل الذكاء أو تزيد التركيز والانتباه.. إلا أنه توجد مواد غذائية معينة تفيد كثيراً في هذا الخصوص منها ما يلي:

## السكريات وزيادة الانتباه:

يعد السكر مصدر الطاقة المفضل للمخ، وأفضل السكريات هو سكر الفاكهة. لذا فإن بدء اليوم بتناول حبة من الفاكهة أو كوب من عصير أي نوع من الفاكهة الطبيعي ١٠٠ ٪، هو أفضل سبيل لتحفيز الذاكرة والقدرات العقلية. لكن يجب تناول السكريات بحرص؛ لأن تناول كميات كبيرة منها قد يأتي بأثار عكسية حيث يعطل الذاكرة ويتسبب في زيادة الوزن.

## الأسماك غذاء للمخ:

يعد السمك مصدراً هاماً للبروتينات ويفيد تناوله المخ؛ وذلك لاحتوائه على الأحماض الدهنية أوميغا ٣- وهي ضرورية لنمو المخ وزيادة طاقته وقدرته على أداء وظائفه. كما ترتبط الأغذية المحتوية على أوميغا ٣- بتقليل معدل حدوث الخرف والجلطات الدماغية، وربما تلعب دوراً حيوياً في تحفيز الذاكرة خاصة مع التقدم في العمر. ولصحة المخ والقلب ينصح بتناول وجبتين من السمك أسبوعياً.

## المكسرات والذكاء:

تعتبر المكسرات والحبوب الكاملة مصادر جيدة لفيتامين هـ المضاد للأكسدة والذي يقلل من معدل تدهور الذكاء المرتبط بالتقدم في العمر. ويفيد تناول نحو ٢٨ جم من المكسرات يومياً للحصول على كل الفوائد التي تحتاجها بدون زيادة في السعرات الحرارية.

## الأفوكاتو والحبوب الكاملة:

تعتمد تغذية كل عضو من أعضاء الجسم على الغذائية التي يحملها الدم إليه وبصفة خاصة المخ والقلب. ويفيد تناول الحبوب الكاملة و الفواكه مثل الأفوكاتو في تقليل مخاطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية فضلاً عن زيادة سرعة سريان الدم، مقدمة بذلك وسيلة بسيطة ولذيذة الطعم لشحن خلايا المخ بالطاقة.

## التوت الأزرق:

أثبت الأبحاث والدراسات التي أجريت على الحيوانات أن التوت الأزرق يساعد في حماية المخ من عوامل الأكسدة ويقلل من نسبة حدوث العوارض الصحية السلبية المرتبطة بالتقدم في العمر مثل مرض الزهايمر. وأثبتت الدراسات كذلك أن التوت الأزرق يحسن بصورة ملحوظة القدرة على الاستيعاب والمهارات الحركية عند الفئران المسنة جاعلاً منها مكافئة تماماً للفئران الأصغر منها عمراً.

## الكافيين والتركيز:

لا يمكن إغفال فوائد الكافيين الموجود في القهوة أو الشيكولاته أو مشروبات الطاقة في زيادة نسبة اليقظة والتركيز، على الرغم من قصر الفترة الزمنية لتأثيره. ويجب الحذر من الإفراط في تناول الكافيين حيث إن لذلك تأثيرات صحية سلبية مثل

## العصبية والأرق.

لذا يكتفى مثلاً بتناول كوب واحد من القهوة في اليوم أو قطعة واحدة من الشوكولاته مع تجنب مشروبات وأغذية الكافيين.

## غذاء صحي:

يؤدي افتقار البرنامج الغذائي اليومي إلى بعض المواد الغذائية الضرورية إلى تقليل القدرة على التركيز. كما يتعارض تناول كميات كبيرة جداً أو قليلة جداً من الطعام مع القدرة على التركيز؛ فوجبة ثقيلة تجعلك تشعر بالتخمة والرغبة في النوم. لذا يجب السعي إلى تناول غذاء متوازن ومتكامل؛ بحيث يحتوي على مختلف العناصر الغذائية التي يحتاجها الجسم وبكميات معتدلة.

## المكملات الغذائية:

تشير دراسات عديدة إلى قدرة بعض المكملات الغذائية على تحسين قدرات المخ مثل فيتامينات ب و ج و هـ وبيتا-كاروتين والماغنسيوم. وهناك أبحاث متفائلة إلى حد ما بخصوص تأثيرات بعض الأعشاب الإيجابية على المخ مثل الجينسينج والجنينكو. لكن ينصح بالرجوع الطبيب قبل استعمال أي مكملات غذائية.

من مصادر الموضوع:

- Morris. M. Archives of Neurology. Oct. 10. 2005 online edition; vol 62. News release. American Medical Association.
- Steven Pratt. MD. author. Superfoods RX: Fourteen Foods Proven to Change Your Life.
- <http://www.webmd.com/diet/news/20051010/fish-fights-aging-in-brain>



# ٥ نصيحة لتقوية الذاكرة

تعتبر اضطرابات الذاكرة العرضية أمراً عادياً وطبيعياً في الحياة، ويمكن أن تحدث في أي سن. لكن مع نقص المواد الغذائية اللازمة للمخ ونقص تدفق الدم الذي يغذي المخ نتيجة تصلب الشرايين المخية مثلًا تحدث اضطرابات الذاكرة الشديدة واليكم نصائح هامة تقيد في تقوية الذاكرة:

- ١- نبات الجنكة من الأعشاب التي تزيد تدفق الدم إلى المخ، ويمكن تناوله على هيئة كبسولات أو وضع ٦ نقط من خلاصة هذا النبات تحت اللسان لبضع دقائق ثم بلعها.
- ٢- شراب الينسون من المشروبات التي تقوي الذاكرة وتشطها.
- ٣- الجنسج ونبات إكليل الجبل من الأعشاب التي تدعم الذاكرة.
- ٤- حبوب لقاح النحل مفيدة في حالات اضطرابات الذاكرة.
- ٥- زيت السمك من الأغذية الغنية بالأحماض الدهنية أوميغا ٣- المفيدة للمخ ووظائفه.
- ٦- تناول الاغذية الغنية بالفيتامينات الكاملة والمتوفرة في الخضراوات والفواكه الطازجة والحبوب الكاملة تشط المخ وتدعم الذاكرة.
- ٧- الدهون المشبعة (المتوفرة في القشطة والدهون الحيوانية والحليب كامل الدسم.. إلخ) عدو لدود للمخ والذاكرة؛ لذا ينبغي التقليل من تناولها قدر الإمكان.
- ٨- زيت الزيتون وزيت بذر الكتان من الزيوت الجيدة للمخ ووظائفه.
- ٩- تجنب الإفراط في تناول الأطعمة سريعة الامتصاص كسكر الطعام والحلويات والمرببات؛ فهي تهئ بيئة غير صحية للمخ.
- ١٠- تجنب الشوارد الحرة التي تخرب خلايا المخ ويمكن مجاببتها بمضادات الأكسدة المتوفرة في الخضراوات والفواكه خاصة الفراولة والسبانخ والملوخية والخبيزة والبرتقال.
- ١١- قد تسبب أنيميا نقص الحديد حدوث اضطرابات في الذاكرة؛ لذا ينبغي الإسراع في علاجها، ويفيد في ذلك تناول الكبد والكلوي واللحم الأحمر الغني بالحديد.
- ١٢- ممارسة الرياضة ترفع من قدرات الذاكرة مع تجنب الرياضة العنيفة.
- ١٣- لخميرة البيرة والسمك والبقول وفول الصويا والحبوب الكاملة أغذية جيدة لنشاط المخ وتقوية الذاكرة.
- ١٤- ركز على تمارين تقوية الذاكرة وهي متوفرة في العديد من كتب تنمية الذاكرة.
- ١٥- الكالسيوم والفوسفور والمنجنيز والزنك والسيلينيوم معادن هامة لصحة المخ.

ينصح بتناول  
وجبتين من  
السمك أسبوعياً

يعد السكر مصدر  
الطاقة المفضل  
للمخ

الأفوكاتو تزيد من  
معدل تدفق الدم  
للمخ

التوت الأزرق يحمي  
المخ من الأكسدة





١٧,٧٪

نسبة الدين المجمع للدول المتقدمة داخل مجموعة العشرين من إجمالي الناتج المحلي للعام الحالي ٢٠١٠م.



٤,٠٠ مليار دولار

تنفقها المملكة في برامج الاستثمار في القطاعين الحكومي والنفطي خلال الخمس سنوات القادمة حتى ٢٠١٥م.



٢٥,٠ مليار دولار

مقدما من صندوق النقد الدولي لتعزيز حقوق السحب الخاصة (أو خدمة السحب على المكشوف) التي تمكن الدول من الاقتراض منها، مع تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم للتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة.



٤,٠٪

نسبة الكلمات العربية التي تستخدم في اللغة المالطية.



١,٠٠ مليون نسمة

عدد الأميين في العالم العربي، يعني أن ثلث سكان الدول العربية لا يستطيعون القراءة ولا الكتابة.



١١ كتاباً

عدد الكتب التي يقرأها المواطن الأمريكي في السنة، والأوروبي ٧ كتب.



## ١,٧ مليار دولار

مجموع ما تنفقه الدول العربية  
مجتمعة على البحث العلمي هو  
(١,٧) مليار دولار سنويًا، أي ما  
نسبته (٠,٢٪) فقط من الناتج  
القومي الإجمالي.



٤٤٪

انخفاض التدفقات  
الاستثمارية العالمية خلال  
٢٠٠٩م.



## ٤٤٣ مليار دولار

إيرادات شركة اكسون موبيل  
النفطية لعام ٢٠٠٩م وبذلك تصبح  
الشركة الأكبر من حيث الإيرادات  
في العالم، ومحقة المركز الأول في  
قائمة Fortune 500 للشركات  
الأكبر في العالم. كما بلغ صافي  
دخلها لذات العام ٤٥ مليار دولار.



## ١٠٠ عام

مدة أطول الحروب  
في العالم هي حرب المائة  
عام بين فرنسا وبريطانيا،  
بدأت عام ١٣٢٨م،  
واستمرت حتى عام  
١٤٤٨م.



١,٣١٥,٨٤٤,٠٠٠  
نسمة

عدد السكان  
في جمهورية الصين  
الشعبية وتمثل أعلى  
تعداد سكاني في  
العالم.



## ٩ سنوات

عمر الطفل  
العبقري المقدوني  
ماركو كلاسان،  
الذي أصبح  
مؤخرًا أحد أصغر  
مهندسي الأنظمة  
المعتمدين من  
شركة مايكروسوفت  
العالمية.

## مؤتمرات وفعاليات مهنية

مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	الفعالية
بوسطن- الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩ سبتمبر- ١ أكتوبر ٢٠١٠م	AICPA National Forensic Accounting Conference
فيينا- النمسا	١-٢ أكتوبر ٢٠١٠م	2 <sup>nd</sup> Annual Corporate Tax Forum Europe
سنغافورة	١٢-١٤ أكتوبر ٢٠١٠م	2 <sup>nd</sup> Annual CFO Asia Summit
دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٦-٤ نوفمبر ٢٠٠٩م	ملتقى هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة
سان فرانسيسكو- الولايات المتحدة الأمريكية	٤-٥ نوفمبر ٢٠١٠م	AICPA Not-For-Profit Financial Executive Forum
كوالالمبور- ماليزيا	٨-١١ نوفمبر ٢٠١٠م	18 <sup>th</sup> World Congress of Accountants
دنفر- الولايات المتحدة الأمريكية	١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١٠م	AICPA & PDI National Oil & Gas Conference
المنامة- مملكة البحرين	١-٢ ديسمبر ٢٠١٠م	مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للعمل المالي والمصرفي الإسلامي
الكويت- دولة الكويت	١-٢ ديسمبر ٢٠١٠م	دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية



مصلحة الزكاة والدخل  
DEPT. OF ZAKAT & INCOME TAX



مصلحة الزكاة والدخل



مستحقي الضمان الاجتماعي



مستحقي الضمان الاجتماعي

**عزيزي المكلف:**

احرص على تسديد زكاة نشاطك لإيصالها  
إلى مستحقي الضمان الاجتماعي

**عزيزي المكلف:**

زكاتك استثمارك الحقيقي

**رسالة إلى المكلفين:**

- ✿ الحساب رقم (٢٣٠٣٠١٠٠٠٠٠٦) مخصص في مؤسسة النقد العربي السعودي للصرف منه على مستحقي الزكاة المسجلين في الضمان الاجتماعي من (أرامل، مطلقات، أيتام، وكبار السن).
- ✿ تقوم مصلحة الزكاة والدخل بتحويل جميع المبالغ الزكوية التي تحصلها من المكلفين يومياً لهذا الحساب مباشرة.
- ✿ فاحرص على تسديد الزكاة المستحقة شرعاً على نشاطكم في أوقاتها المحددة ليتمكن إيصالها إلى مستحقيها.
- ✿ موقع مصلحة الزكاة والدخل [www.dzit.gov.sa](http://www.dzit.gov.sa)

## كنوز



- ❖ قراءة ٥٠٠ آية من القرآن تعني أنه كتب لك قنطار من الأجر، والقنطار مائة مثقال والمثقال عشرون قيراطاً والقيراط مثل جبل أحد.
- ❖ قراءة سورة الواقعة واقية من الفقر بإذن الله.
- ❖ قراءة سورة الصمد ١٠ مرات تمنحك بيتاً في الجنة بإذن الله.
- ❖ قراءة ١٠٠ آية من القرآن يكتب لك بها قنوت ليلة كاملة.
- ❖ حفظك لـ ١٠ آيات من سورة الكهف تعصم من الدجال بإذن الله.
- ❖ سورة تبارك هي مانعة من عذاب القبر، وسورة الكافرون هي براءة من الشرك وتعديل ريع القرآن.

## من وصايا الحكماء:

- ❖ يا بني، إذا اجتمعت عليك أعمال كثيرة فابدأ بأحبها إلى الله عز وجل. وأحمدها عاقبة. وكما قال الشاعر:
- اعمل وأنت من الدنيا على حذر  
واعلم بأنك بعد الموت مبعوث  
اعلم بأنك ما قدمت من عمل  
محصي عليك وما خلفت موروث
- ❖ لا تضيع مالك وتصلح مال غيرك، فإن مالك ما قدمت لنفسك ومال غيرك ما تركت وراء ظهرك.
- ❖ أفضل المعرفة معرفة الرجل نفسه، وأفضل العلم وقوف المرء عند علمه، وأفضل المروءة استبقاء الرجل ماء وجهه.
- ❖ يا بني إياك وقرين السوء فإنما صلاح أخلاق المرء بمقارنة الكريم وفسادها بمحادثة اللئام، وإنما يعرف المرء بقرينه، قال الشاعر:
- عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه  
فكل قرين بالمقارن يقتدي



## ثلاث.. وثلاث

قال أبو الدرداء: أضحكني ثلاث وأبكاني ثلاث: أضحكني مؤمل الدنيا والموت يطلبه، وغافل لا يغفل عنه، وضاحك ملء فيه ولا يدري أساخط ربه أم راض. وأبكاني: هول المطلع وانقطاع العمل وموقفي بين يدي الله ولا ادري أيومر بي إلى الجنة أم النار.



## قال حكيم

طلبت الراحة لنفسي، فلم أجد لها أروح من ترك ما لا يعينها. وتوحشت في البرية، فلم أر وحشة أقرب من قرين السوء. ونظرت إلى كل ما يذل القوي ويكسره، فلم أر شيئاً اذل له ولا أكسر من الفقر.



## أوائل

- ❖ أول ما خلق الله القلم
- ❖ أول مسجد وضع للناس المسجد الحرام
- ❖ أول ولد آدم قابيل
- ❖ أول من اختتن وطاف نبي الله إبراهيم عليه السلام
- ❖ أول من خط وخط نبي الله إدريس عليه السلام
- ❖ أول من جمع القرآن أبو بكر رضي الله عنه
- ❖ أول من أذن بلال رضي الله عنه
- ❖ أول من بنى مسجداً في الإسلام عمار رضي الله عنه
- ❖ أول من سل سيفاً في الإسلام الزبير رضي الله عنه
- ❖ أول الآيات طلوع الشمس من مغربها

## علام الحزن؟!



مر إبراهيم بن آدم على رجل حزين مهموم فقال له: إني سأسالك عن ثلاثة فأجبتني: فقال الرجل الحزين نعم.. فقال إبراهيم: أيجري في هذا الكون شيء لا يريد الله؟ فقال الرجل: لا.. فقال إبراهيم: أفينقص من رزقك شيء قدره الله؟ فقال الرجل: لا.. قال إبراهيم أفينقص من أجلك لحظة كتبها الله؟ فقال الرجل: لا.. قال إبراهيم: فعلام الحزن.

## هل تعلم؟



- ❖ أن سبع ساعات لا تكفي للنوم إذا كنت تريد أن تعمل بنشاط، وانك تحتاج ما بين ٨ إلى ١٠ ساعات لتكون بكامل نشاطك وقادرًا على العمل والعطاء.
- ❖ إن خير وسيلة لتنظيم الوقت هي أداء الصلوات الخمس على وقتها مع الجماعة في المسجد.
- ❖ أن المخ البشري يتكون من اثني عشر مليون خلية تسيطر على العضلات والأعصاب وأجهزة الجسم المختلفة، إن الفرس يستطيع أن يظل شهرًا كاملًا واقفًا على أقدامه.
- ❖ أن أول مدينة زودت بشبكة هاتفية.. هي باريس عام ١٨٨٠م.
- ❖ أن أول صورة فوتوغرافية في العالم تم التقاطها، كانت في فرنسا عام ١٨٢٦م.
- ❖ العنكبوت لا يرى فريسته وإنما يستدل على وجودها ومكانها بواسطة الاهتزازات الصوتية التي تصدرها شبكته والتي تصل إلى ١٠,٠٠٠ هيرتز.
- ❖ أن شعاعًا من الليزر يستطيع أن يتقّب أصلب المعادن وهو الفولاذ في ثوان معدودة.

## سؤال وجواب

سئل إبراهيم بن آدم لم لا تخاط الناس؟ فقال: إن صحبت من هو دوني أذاني بجهله، وإن صحبت من هو فوقني تكبر علي، وإن صحبت من هو مثلي حسدني، فاشتغلت بمن ليس في صحبتته ملل ولا في وصله انقطاع ولا في الأنس به وحشة.

## قالوا

- ❖ خير المال ما أخذ من الحلال وصرف في النوال، وشر المال ما أخذ من الحرام وصرف في الآثام.
- ❖ من عرف شأنه وحفظ لسانه وأعرض عما لا يعنيه وكف عن أخيه دامت سلامته وقلت ندامته.

## الهاتف الجوال

- ❖ اخترع أول تلفون محمول في عام ١٩٤٦ وكان إلى أواخر الثمانينيات بدائي وكبير الحجم ومكلف وإمكاناته الفنية رديئة.
- ❖ اخترع أول محمول مدمج مع كاميرا في عام ١٩٩٧.
- ❖ تكنولوجيا المحمول الحالية الجيل الثالث تتيح إرسال الرسائل والإيميلات وتحميل المواد من الإنترنت.



## الكمبيوتر والإنترنت

- ❖ أطلق أول كمبيوتر شخصي في العالم في عام ١٩٨٢ من قبل شركة آي بي إم.
- ❖ تم إطلاق شبكة الإنترنت رسميًا للعالم في عام ١٩٩٢ بعد اختبارها ثلاث سنوات.





## صراع مصالح

حتى في ترجمتنا العربية أو إعطائنا التسمية العربية للتدخل الذي يحدث بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة، أو تعارض اتخاذ القرار مع مصالح خاصة لم نترجم المعنى الصحيح أو نعطي التعبير الصحيح أو الوصف الحقيقي للحالة.

عندما تتقاطع المصلحة الشخصية لموظف أو مسؤول مع مسؤولياته أو قراراته التي يفترض أن يتخذها، أو بصورة أوضح عندما يمارس المسؤول عن شأن عام نشاطاً تجارياً شخصياً في نفس المجال الذي يتحكم هو في تطبيق أنظمتهم وعقوباته، أو بعبارة أكثر صراحة عندما يكون (حامياً حرامياً)، نسمي هذا تضارب مصالح أو تعارض مصالح، مع أن واقع الأمر أنه النقاء مصالح، ولذا فإن اللغات الأخرى تعرف الحالة أو تصفها بأنها (صراع مصالح) (conflict of interest) واعتقد أن سبب هذا الوصف البليغ هو حقيقة أن المسؤول عن اتخاذ القرار الذي يخدم مصالحه الاستثمارية أو التجارية أو يتعارض معها يدخل في (صراع) مع الأنظمة، ولا أقول صراعاً مع نفسه حول تطبيق الأنظمة؛ لأن من يمارس هذه المخالفة أصلاً ليس لديه ضمير يتصارع معه!!.

ممارسة الموظف الحكومي للتجارة أو المشاركة في نشاط تجاري ممنوع نظاماً، وبالتالي فإن ممارسة المسؤول عن شأن ما في القطاع العام للاستثمار في ذلك الشأن أو غيره مخالفة صريحة للنظام، لكن البعض يمارس ذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص في نفس المجال الذي هو مسؤول عن سن أنظمتهم وتطبيقها والرقابة عليها وإصدار العقوبات لمخالفيها، وهذه الشراكات تمثل مثلاً صارخاً واضحاً لما نسميه (تضارب مصالح) وهو في الواقع (صراع رغبات) أو (صراع أهواء مع أنظمة).

عندما يكون الرقيب على العقارات شريكاً في نشاط عقاري، والرقيب على المتاجر شريكاً في محلات تجارية، والرقيب على الصيدليات يملك صيدلية باسم ابنه، والرقيب على النشاط الزراعي مزارعاً، والرقيب على وسائل النقل له حصة فيها، فقل على الرقابة السلام.

الاستثناء الوحيد الذي وجدته لدينا صارماً في منع صراع الأهواء والمصالح هو صرامة هيئة المحاسبين السعوديين القانونيين في منع الجمع بين مكتب محاسبة ووظيفة عامة أو خاصة بما يتعارض مع المهنة، فالهيئة صارمة في تحديث وتطبيق معاييرها على الجميع، ليت لكل تخصص ومهنة هيئة مشابهة لمنع صراع الأهواء مع تطبيق الأنظمة.

محمد بن سليمان الأحيدب

نقلًا عن جريدة عكاظ العدد ٢٢٠٦